

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في
الحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على متابعة
وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

إعداد

هبة أنيس عبدالله غفري

إشراف

د. صقر الجبالي

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

دور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في
الحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على متابعة
وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين


إعداد

هبة أنيس عبدالله غفري

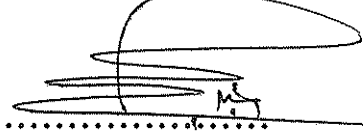
نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/07/26م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

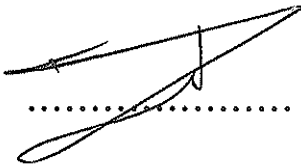
التوقيع



1. د. صقر الجبالي / مشرفاً ورئيساً



2. د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم / ممتحناً خارجياً



3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى أرواح شهداء فلسطين..

إلى الأسرى والبواسل القابعين في سجون الاحتلال الصهيوني الغاشم..

إلى الصرح العلمي الشامخ جامعة النجاح الوطنية..

إلى كل من دعمني في إنجاز هذه الأطروحة؛

إلى الحبيب زوجي رفيق عمري والبوصلة الذي لا يخذلني والسند الذي أستند عليه، مع
وقف معي ودعمني في كل مراحل التعليم..

إلى جنة الدنيا وبيعها، إلى الشمعة التي أنارت لي طريقي بدعائها الدائم لي ...
إليك أمي الحبيبة أهدي رسالتي .

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير.. مع بذل وقدم مع أجل أن يراني في هذه
المرحلة أبي الغالي...

إلى إخوتي.. مع كان لهم بالغ الأثر في تخطي العديد من العقبات والصعاب ... الذين
كانوا وما زالوا خير سندٍ وأكبر معي..

إلى صديقاتي اللواتي بقربهن تزداد حياتي فرحاً وسعادة

وأخيراً إلى ابني؛ هذا الطفل الذي أضياء حياتي وأنارها وكان أجمل هبة وهبني إياها
الله بعد طول انتظار..

الشكر والتقدير

أولاً أشكر الله تعالى فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، له
الحمد في أن أعانني على إتمام أطروحتي هذه..

ثم لا بد أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم معي في إتمام
أطروحتي هذه وأخصّ بالذكر أستاذي الفاضل ومهش في علي هذه الرسالة الذي أمدني
بالعون والتوجيه السديد، كما أتقدم بجزيل

الشكر إلى كل أستاذتي الكرام في برنامج التخطيط والتنمية السياسية الذين كانوا
خير سند ومعين لي طوال سنوات دابستي في البرنامج..

والله وليّ التوفيق

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

دور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

أقر بأن كل ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.


Declaration

The work Provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: هبة أنيس عبدالله عنبري

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2020/7/26

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	الفصل الأول: خطة الدراسة
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	فرضية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	حدود الدراسة
7	منهجية الدراسة
8	الدراسات السابقة
14	فصول الدراسة
16	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة
17	أولاً: تعريف التنمية
18	ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة
22	ثالثاً: تعريف التنمية المستدامة
25	رابعاً: خصائص التنمية المستدامة
26	خامساً: أبعاد التنمية المستدامة
30	سادساً: أهداف التنمية المستدامة
31	سابعاً: أهمية التنمية المستدامة
32	ثامناً: مؤشرات التنمية المستدامة
36	تاسعاً: معوقات التنمية المستدامة

الصفحة	الموضوع
37	عاشراً: التنمية المستدامة وخصوصيتها فلسطينياً
41	الفصل الثالث: أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين
42	أولاً: أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/ الإنسانية والبيئية والسياسية
43	1. أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/ الإنسانية
53	2. أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها البيئية والسياسية
63	ثانياً: أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاقتصادية
73	الفصل الرابع: الحكومة الفلسطينية وتحديات التنمية المستدامة؛ استراتيجيات المواجهة والنهوض
74	أولاً: تنمية مستدامة قائمة على أساس المقاومة والتحرر
78	ثانياً: اقتصاد فلسطيني مستقل ومقاوم
85	ثالثاً: تنمية مستدامة بديلة تتحدى حالة التجزئة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية
90	النتائج والتوصيات
93	قائمة المصادر والمراجع
101	الملاحق
b	Abstract

دور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على
متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

إعداد

هبة أنيس عبدالله غفري

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخص

عالجت هذه الدراسة إشكالية التنمية المستدامة في فلسطين وإمكاناتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيثُ هدفت إلى رصد وقياس مدى إمكانية السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة إلى تدمير كلّ مقوّم من مقومات التنمية المستدامة في فلسطين.

وتمّ من خلال هذه الدراسة وضع فرضية مفادها أنّ استثنائية الحالة الفلسطينية ووقوع فلسطين تحت الاحتلال قد أثّرت بشكل كبير على قدرة السلطة الفلسطينية، وحكوماتها المتعاقبة في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأنّ الاتفاقيات الاقتصادية التي تمّ توقيعها مع دولة الاحتلال أعاقَت بشكل كبير تنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في بعدها الاقتصادي، حيثُ استغلّتها دولة الاحتلال من أجل تعميق سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني وفرض هيمنتها عليه.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي تمّ استخدامه في عملية وصف وتحليل ظاهرة التنمية المستدامة في فلسطين من حيث أهدافها وغاياتها وأبعادها ومؤشراتها المختلفة، ثمّ رصد أبرز التحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة في متابعة وتنفيذ أهدافها، وتبيين أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية في متابعة وتنفيذ تلك الأهداف، ثمّ محاولة وضع استراتيجيات فلسطينية ممكنة من أجل الوقوف في وجه تحديات التنمية المستدامة ومواجهة معيقاتها.

وقد تتبعت هذه الدراسة أثر سياسات الاحتلال وممارساته على قدرة السلطة الفلسطينية في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك ابتداءً من عام 2015؛ وهو العام

الذي قامت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرح خطة للتنمية المستدامة 2030 تضمنت مجموعة من الأهداف التي تعهدت فلسطين بالالتزام بها وتنفيذها، وحتى 2019-2020، حيث وقعت الحدود الزمنية لهذه الدراسة ما بين أعوام 2015 وحتى 2019-2020.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ هناك العديد من السياسات التي اتبعتها الاحتلال الإسرائيلي، وأثرت على أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/ الإنسانية والبيئية والسياسية، وأنّ معظم تلك السياسات التي هدفت إلى تفويض جهود الحكومة الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية، كانت سياسات مرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تمّ توقيعها بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية.

كما وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بطرح نسق تنموي بديل للتنمية المستدامة في فلسطين، وأنّ على هذا النسق أن يراعي خصوصية السياق الاستعماري الذي تقع تحته فلسطين، بحيث يعمل هذا النسق البديل على إعادة الاعتبار للعمل التنموي القائم على أساس مناهضة المشروع الاستعماري والعمل على تقديم الدعم لكلّ النشاطات المناهضة للاستعمار وسياساته الرامية إلى الهيمنة على الشعب الفلسطيني وتجزئته.

الفصل الأول

خُطة الدراسة

الفصل الأول

خُطة الدراسة

مقدمة الدراسة

إنّ الباحث في مواضيع التنمية ومفاهيمها المختلفة، يُمكنه أن يُلاحظ الاهتمام الكبير الذي بات يُلاقيه هذا الموضوع على الصعيد الدولي، خصوصاً في العقود الأخيرة التي برز فيها ذلك الاهتمام الدولي الكبير بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها من أجل ضمان مستقبلٍ مستدامٍ للدول، يجنبها ما يُمكن أن يحدث من كوارث طبيعية قد تطل الجوانب البيئية والبشرية فيها على حدٍّ سواء¹.

وضمن سياق الاهتمام الدولي بمفاهيم التنمية المستدامة، فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرح خطة للتنمية المستدامة، تتضمن مجموعة من الأهداف تمّ التوافق عليها من قبل الدول الـ193 الأعضاء فيها، وجُعِلت من أجل ضمان مستوى حياة جيدة وكرامة لجميع سكان المعمورة². ففي "قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" التي تمّ عقدها في 25 أيلول/سبتمبر 2015 قام رؤساء الدول والحكومات باعتماد جدول أعمال التنمية لعام 2030 الذي حمل عنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ حيثُ قاموا ضمنه بالاتفاق على السير بدولهم نحو تحقيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة عام 2030. وقد تألّفت تلك الأهداف والمقاصد من 17 هدفاً و169 مقصداً شملت مجموعة من القضايا المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغيير المناخ وغيرها³.

¹ تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين (2014)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014، على الرابط: <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2095.pdf>

² كلمة الدكتور نبيل قسيس، المتحدث الرئيسي، مؤتمر جامعة بيرزيت "التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات والصراعات"، ص2، على الرابط: <http://www.mas.ps/files/server/2019/Birzeit%20Conference%2023%20April%202019%20Final-3.pdf>

³ Breakdown of U.N. Sustainable Development Goals، The New York Times، 25/9/2015، the link: https://www.nytimes.com/2015/09/26/world/breakdown-of-un-sustainable-development-goals.html?_r=0

وعلى الرغم من عمومية وشمولية تلك الأهداف التنموية التي وضعتها الأمم المتحدة كإطار جامع للدول المتقدمة والنامية، إلا أنه كان هناك توجيهات معينة بخصوص الآليات التنفيذية التي يجب على الدول والبلدان أن تتبعها بما يتناسب مع خصوصياتها وأولوياتها وما تواجهه من معوقات وتحديات¹.

وفلسطين، واحدة من تلك البلدان التي قامت بتبني خطة 2030 للتنمية المستدامة وأخذت على عاتقها متابعة أهداف الخطة وتنفيذها، ففي كانون الأول/ديسمبر عام 2016 قامت الحكومة الفلسطينية السابعة عشر (حكومة الوفاق الوطني) التي كان يرأسها رامي الحمد الله - آنذاك - بتبني تلك الأهداف ووضع أجندة لتنفيذها مع جملة أهداف أخرى ضمن ما عرف باسم "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022". وضمن تلك الأجندة قامت الحكومة الفلسطينية بتوزيع المهام -اللازمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة- على وزاراتها المختلفة بحيث يتم متابعة تلك المهام والوقوف عليها من قبل مكتب رئيس الوزراء، كما وأنه في العام 2016 قامت حكومة رامي الحمد الله بتكليف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بالقيام برصد مؤشرات التقدم الحاصلة في تحقيق تلك الأهداف وتنفيذها. وقد قامت الحكومة الفلسطينية بوضع أجندتها السابقة تلك بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بناءً على ثلاث أسس ومرتكزات؛ أولها: إنجاز الاستقلال الوطني، وثانيها: الإصلاح الحكومي مع التركيز على فعالية الحكم وعلى احتياجات المواطن، وثالثها: التنمية المستدامة².

وعلى الرغم من السعي الحثيث لحكومة رامي الحمد الله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنّ خصوصية الحالة الفلسطينية المتمثلة في وجود فلسطين وشعبها تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي قد أثّرت بشكل كبير على قدرة تلك الحكومة على متابعة وتنفيذ تلك الأهداف.

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مجلس رئيس الوزراء، حزيران 2018، ص 6.

² كلمة الدكتور نبيل قسيس، المتحدث الرئيسي، مؤتمر جامعة بيرزيت "التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات والصراعات"، مرجع سابق، ص 2.

فالاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية كان ولا زال يُمثّل التحدي الأكبر أمام قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة على الاضطلاع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من هنا، ونظراً لأنّ الرؤية التنموية في السياق الفلسطيني لم تكن يوماً مجرداً أطروحة نظرية منفصلة عن الواقع المعاش، فقد جاءت هذه الدراسة التي عملت الباحثة بها على رصد التحديات الخارجية¹ التي تواجه تحقيق هذه الرؤية، وذلك بالتركيز على عامل الاحتلال الإسرائيلي، وما يرتبط به من قيود أخرى مفروضة بحكم الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع دولته منذ عقود.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إنّ مشكلة هذه الدراسة تمثلت في القدرة على رصد مدى إمكانية السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة إلى تدمير كلّ مقوم من مقومات التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك عبر سياسات ممنهجة تهدف إلى متابعة السيطرة على الأرض الفلسطينية ونهب ما فيها من موارد طبيعية ومالية، هذا بالإضافة إلى استمراره في تقطيع أوصال الضفة الغربية وحصار قطاع غزة، واستمرار دولته في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية (اتفاقية باريس²) التي تمّ توقيعها معها منذ عقود من أجل فرض هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني وتقويض أي تنمية مستدامة ممكنة فيه.

وإنّه في ضوء إدراك الباحثة السابق لطبيعة مشكلة الدراسة وحيثياتها، فقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بطرح السؤال الرئيسي التالي: ما هي إمكانية السلطة الفلسطينية وحكوماتها

¹ على الرغم من وجود تحديات داخلية تُعرقّل مسيرة التنمية المستدامة في فلسطين وترتبط بظروف الانقسام الفلسطيني، وبطبيعة العلاقة بين العديد من القطاعات والفئات المجتمعية مع النظام السياسي، إلا أنّ هذه الدراسة ستقوم بالتركيز على التحديات والعوامل الخارجية.

² اتفاقية باريس عام 1994: هو الاسم الذي الشائع والمتداول للبروتوكول الاقتصادي الذي تمّ إلحاقه باتفاقية غزة- أريحا الموقعة بين إسرائيل وأطراف ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تمّ توقيع الاتفاقية بتاريخ 29 أبريل 1994. انظر: الشعبي، هالة، بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2013.

المتعاقبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل استمرارية الاحتلال الإسرائيلي واستمرارية إجراءاته وسياساته الهادفة إلى تدمير كل مقومات التنمية المستدامة في فلسطين؟

كما تمّ في هذه الدراسة طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهداف وغايات التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني؟
2. ما هي إجراءات وسياسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير كل مقوم للتنمية المستدامة في فلسطين؟
3. هل التحرر من التبعية الاقتصادية لاقتصاد دولة الاحتلال عبر إلغاء كافة الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة معها هو السبيل الوحيد من أجل تحقيق تنمية مستدامة على الصعيد الاقتصادي؟
4. ما هي الاستراتيجية الفلسطينية الممكنة لمواجهة إجراءات وسياسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير كل مقومات التنمية المستدامة في فلسطين؟

فرضية الدراسة

لقد أقامت الباحثة فرضيتها في هذه الدراسة انطلاقاً من استثنائية الحالة الفلسطينية ووقوع فلسطين تحت الاحتلال، حيثُ افترضت أنّ تلك الاستثنائية قد أثّرت بشكل كبير على قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فرغم أنّ التحدي الفلسطيني الداخلي المتمثّل في الانقسام الفلسطيني يُمكن اعتباره أحد العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني، إلا أنّ التحدي الخارجي المتمثّل في وقوع كافة الأراضي الفلسطينية تحت قوة احتلالية استعمارية تُمارس قمعها المستمرّ على الشعب الفلسطيني فتحرمه من ممارسة حقه في السيادة والاستقلال، وتقوم بالاعتداء على أرضه وموارده هو العائق الأكبر أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما افترضت الباحثة أنّ الاتفاقيات الاقتصادية التي تمّ توقيعها مع دولة الاحتلال قد أعاقت بشكل كبير تنفيذ أهداف

التنمية الفلسطينية المستدامة في بعدها الاقتصادي، حيثُ استغلَّتْها دولة الاحتلال من أجل تعميق سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني وفرض هيمنتها عليه.

أهداف الدراسة

إنّ هذه الدراسة جاءت بهدف تحقيق عدة أهداف، قامت الباحثة بتلخيصها في الآتي:

1. التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها ونظرياتها المختلفة.
2. التعرف على أهداف وغايات التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني.
3. بيان إجراءات وسياسات الاحتلال الهادفة إلى تدمير كلِّ مقوم من مقومات التنمية المستدامة في فلسطين.
4. توضيح أثر الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع دولة الاحتلال على تعميق التبعية الاقتصادية لها، والحيلولة دون بناء اقتصاد فلسطيني مستقلّ يُشكّل الأساس لكلِّ تنمية مستدامة مأمولة فلسطينياً،
5. اقتراح استراتيجية فلسطينية ممكنة من أجل مواجهة إجراءات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تحوّل دون إمكانية السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة من متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

إنّ أهمية هذه الدراسة نبعث من الاعتبارات التالية:

اعتبارات علمية (أكاديمية)

وهي اعتبارات تعلّقت باهتمامات الباحثة الذاتية، وشغفها بالبحث والدراسة في المواضيع الاقتصادية المتعلّقة بالتنمية وغيرها، فقد وقع اختيار الباحثة على مسألة التنمية المستدامة في

فلسطين - وأبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها وتحول دون قدرتها على تحقيق أهدافها - بسبب ما تتمتع به تلك المسألة من أهمية وضرورة حيوية وأنية على الصعيد الفلسطيني المحلي.

اعتبارات سياسية

فقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بإبراز أهم التحديات والعقبات التي حدّت من قدرة الحكومة الفلسطينية في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيثُ بيّنت أثر عامل رئيسي في الحدّ من تلك القدرة وهي إجراءات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي، فمن خلال قيامها بتوضيح أثر هذا العامل حرصت الباحثة في هذه الدراسة على تنبيه صانع القرار الفلسطيني بضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام للاستراتيجيات السياسية التي من شأنها مواجهة هذا العامل وما يَنصوي عليه من تحديات وصعوبات تُعرقل مسيرة التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك من أجل النهوض بأهداف تلك التنمية وتحقيقها.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: لقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بتتبع أثر سياسات الاحتلال وممارساته على قدرة السلطة الفلسطينية في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك ابتداءً من عام 2015؛ وهو العام الذي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرح خطة للتنمية المستدامة 2030، تضمنت على مجموعة من الأهداف تعهدت فلسطين بالالتزام بها وتنفيذها، وحتى عامي 2019-2020، أي أنّ الحدود الزمنية لهذه الدراسة وقعت ما بين عام 2015 وحتى 2019-2020.

الحدود المكانية: لقد تمثّلت الحدود المكانية في هذه الدراسة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

منهجية الدراسة

لقد أقامت الباحثة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي قامت باستخدامه في عملية وصف وتحليل ظاهرة التنمية المستدامة في فلسطين من حيث أهدافها وغاياتها وأبعادها

ومؤشراتنا المختلفة، ثم رصدت عبره أبرز التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة في متابعة وتنفيذ أهدافها، كما وقامت الباحثة بتبيين أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الحد من قدرة السلطة الفلسطينية في متابعة وتنفيذ تلك الأهداف، ثم حاولت وضع استراتيجية فلسطينية ممكنة من أجل الوقوف في وجه تحديات التنمية المستدامة ومواجهة معيقاتها بما يُمكن السلطة الفلسطينية من النهوض بها وتحقيق أهدافها.

الدراسات السابقة

لقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين، وذلك بحسب الموضوعات التي تناولتها؛ بحيث قامت بتضمين المجموعة الأولى تلك الدراسات التي تناولت مسألة التنمية المستدامة في فلسطين في ظلّ الاحتلال وانقسمت آراؤها حول إمكانية تحقيقها في ظلّ استثنائية الحالة الفلسطينية ووقوع فلسطين الدائم تحت الاحتلال. أما المجموعة الثانية فقامت بتضمينها بتضمينها مجموعة الدراسات التي تناولت الاقتصاد الفلسطيني وركزت على توضيح ما يواجهه هذا الاقتصاد من عوائق حالت دون تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة فيه، وهي عوائق سببها الأول والأخير الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الهادفة إلى تكريس تبعيته لاقتصاد دولة الاحتلال. ولقد قُمنّا بعمل هذا التقسيم كما الآتي:

1. مجموعة الدراسات التي تناولت مسألة التنمية المستدامة في فلسطين ومدى إمكانية تحقيقها في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي، وتضمنت:

أولاً: دراسة صادرة عن مركز بيسان للبحوث والإنماء عام 2010 بعنوان "وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني"¹، جاءت هذه الدراسة التي هي من إعداد مجموعة من الباحثين بهدف نقد وتقييم عملية التنمية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو، حيثُ تعاملت مع مفهوم التنمية ضمن إطار شمولي تناول التنمية في معناها الشامل وأبعادها الكلية سواء أكانت أبعاداً إنسانية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، كما وتميّزت هذه الدراسة بتغطيتها لجميع

¹ كتاب، أيلين وآخرون، وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله- فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010.

القطاعات التي تُشكّل الأدوات الرئيسية للعملية التنموية بما فيها القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية والتمويل الأجنبي. وقد توصلت هذه الدراسة في نتائجها إلى أنّ السبب الجوهري في المأزق التنموي في الحالة الفلسطينية هي سياسات التكيف البنيوي التي اتبعتها السلطة الفلسطينية لتتسجم مع متطلبات السوق الرأسمالي، فهذه السياسات -من وجهة نظر الدراسة- أصبحت بمثابة المرشد النظري للرؤية التنموية في السياق الفلسطيني مع غياب شبه كلي لحقيقة وجود احتلال كولونيالي يستهدف الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية وما فيها من موارد طبيعية ومادية كلّ يوم. وإنّ غياب هذه الحقيقة -بحسب الدراسة- أدى إلى الحيلولة دون وجود رؤية تنموية وطنية مقاومة قادرة على ابتداء نمط تنمية مقاومة بهدف تعزيز الصمود الفلسطيني، بحيث يكون هدفها ووسيلتها الإنسان.

إنّ أهمية هذه الدراسة -التي هي من إعداد مجموعة من الباحثين- تأتي من كونها استطاعت تقييم واقع التنمية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو والوقوف على ما فيها من اختلالات بنيوية، حيث وصلت في خلاصاتها الكثيرة إلى ضرورة وجود رؤية تنموية فلسطينية جديدة تقوم على الاقتصاد المقاوم وتحقيق الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل.

ثانياً: كتاب صادر عن مركز بيسان للبحوث والإنماء عام 2012 بعنوان "دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين"¹، احتوى هذا الكتاب الذي هو من إعداد مجموعة من الباحثين على مجموعة من الدراسات التي تناولت مسألة التنمية في فلسطين من منظور مختلف عن المنظور السائد، حيث أتت هذه الدراسات في جُلّها لتنتقد مساعي السلطة الفلسطينية لتحقيق تنمية مستدامة تعتمد بشكل رئيس على التمويل الخارجي من أطراف رأسمالية واستعمارية وصديقة لإسرائيل كما واعتبر الكتاب أنّ التنمية الملائمة لاستثنائية الحالة الفلسطينية وحقيقة وقوعها تحت الاحتلال هي التنمية التي تقوم أساساً على الاستقلال الاقتصادي وفك الارتباط بالمحتل الإسرائيلي وتعتمد على الإنتاج الوطني الذي يُوجّه للداخل بدلاً من توجيهه لغايات التصدير، وبحسب الكتاب فإنّ

¹ مجموعة باحثين، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين، رام الله - فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.

تلك التنمية وحدها من شأنها تعزيز دورة رأس المال المحلية المستندة إلى قطاعات الإنتاج المرتكزة على الموارد المحلية.

إن أهمية هذا الكتاب -الذي هو من إعداد مجموعة من الباحثين- يأتي مما جاء به من نقد وتقييم لتجربة السلطة الفلسطينية ومساعدتها في تحقيق تنمية مستدامة تعتمد على المنح الخارجية وأموال المقرضين، كما تأتي أهمية هذا الكتاب كذلك من محاولته الجادة لابتداع رؤية تنموية جديدة من شأنها تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية على تحقيق أهدافها التنموية تحت الاحتلال.

ثالثاً: دراسة صادرة عن مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية عام 2018 بعنوان: 'فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟'¹، جاءت هذه الدراسة بفرضية مفادها أنّ الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني هو السبب الرئيس الذي يحول دون قدرة السلطة الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة على تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، حيث بيّنت أنّ الاحتلال يعمل بشكل ممنهج على تدمير كلّ مقومات التنمية في فلسطين، فسياساته المدمرة لمقومات التنمية تؤثر على الشعب الفلسطيني في نواحٍ شاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، وتعليمية. وبيّنت الدراسة أن مستقبل التنمية المستدامة في فلسطين محكوم بمدى مقدرة الفلسطينيين على التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وفي السيادة على أراضيهم والتحكّم في مواردهم الطبيعية، وهو ما لا يُمكن أن يتحقّق دون قيامهم بالاستفادة من الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة -الموضوعة دولياً- المتمثّل في مدن ومجتمعات محلية مستدامة، فهذا الهدف يُمكن للفلسطينيين الاستفادة منه من أجل تأسيس دور دولي يُساعدهم على تحقيق أهدافهم الوطنية ويُخلّصهم من الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

إنّ هذه الدراسة قد تميّزت بشكل من أشكال الشمولية، وأهميتها تبرز من كونها لم تكتفِ بتقديم عرض لسياسات الاحتلال المدمرة لمقومات التنمية الفلسطينية، بل إنّ عرضها لتلك

¹ جابر، فراس: فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار/ مايو 2018.

السياسات جاء في إطار تحليلي وتفصيلي شمولي اهتم بتبيين آثار تلك السياسات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

وإنه من خلال فحص وتدقيق الدراسات الثلاث السابقة، فقد لاحظت الباحثة أنها تشترك جميعها في رؤيتها حول مسألة التنمية المستدامة الممكن تحقيقها في السياق الفلسطيني، وهي التنمية المقاومة التي يتم عبرها إشراك جميع قطاعات المجتمع في العملية التنموية، وهي التنمية التي تعمل على التخفيف من آثار الاحتلال وسياساته المدمرة على الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وهي التنمية التي تعمل على إعادة دور المنتجين الرئيسيين في العملية الإنتاجية بما يُمكن الإنسان الفلسطيني من الصمود في وجه الاحتلال، وذلك كله يأتي ضمن إطار مرحلة انتقالية تحررية تُمهّد لقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة ومستعيدة لسيطرتها وقدرتها على التحكم في مواردها البشرية والمادية.

2. مجموعة الدراسات التي تناولت الاقتصاد الفلسطيني وركزت على توضيح ما يواجهه هذا الاقتصاد من عوائق تحول دون تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة فيه، وتضمنت:

أولاً: دراسة وفيق حلمي الآغا ونسيم حسن أبو جامع الصادرة عام 2010 بعنوان: "استراتيجية التنمية في فلسطين"¹، تحدّثت هذه الدراسة عن التنمية الاقتصادية الاستراتيجية وأكدت أنها لا يمكن أن تتم في السياق الفلسطيني دون إصلاح الإطار القانوني الذي يُنظّم الحياة الاقتصادية التجارية والمالية الفلسطينية، حيثُ افترضت أنّ تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية مرتبط بالظروف المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني وبمدى قدرة هذا الاقتصاد على الانفكاك والتحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. وأكدت هذه الدراسة على أنّ الحلّ الأمثل لأزمات الاقتصاد الفلسطيني يكون بتبني اقتصاد فلسطيني قائم على الالتزام بنظام السوق الحرة للسلطة الفلسطينية التي تقوم بتغطية جميع المحافظات والمدن والقرى الفلسطينية بشكل كلي، وعبر كافة القطاعات الاقتصادية الزراعية والتجارية والمعلوماتية والمالية المصرفية. وأوصت هذه الدراسة الإدارة

¹ الآغا، وفيق حلمي وأبو جامع، نسيم حسن، "استراتيجية التنمية في فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، مج12، العدد1، 2010.

الاقتصادية الفلسطينية بتطوير منظور اقتصادي شامل تُحدّد فيه أولويات العملية التنموية، وتوضّح فيه أدوار القطاعين العام والخاص، بما ينسجم مع خصوصية الوضع الفلسطيني ووقوع فلسطين تحت الاحتلال.

إنّ أهمية هذه الدراسة تأتي مما اقترحتة من استراتيجية يُمكن إتباعها على الصعيد الفلسطيني من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، وذلك عبر إصلاح الأطر القانونية الحاكمة للحياة الاقتصادية التجارية والمالية الفلسطينية، والعمل الجاد من أجل جعل تلك الأطر خادمة لمسألة تحقيق الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل.

ثانياً: دراسة زين حسام الدين طوقان الصادرة عام 2015 بعنوان: "أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014)"¹، جاءت هذه الدراسة لتوضّح أثر الخطط التنموية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل وفي خلق فرص عمل جديدة وذلك منذ عام 2007، وهو العام الذي بدأت فيه خطط التنمية الفلسطينية بشكل فعلي وحقيقي، وأتت هذه الدراسة في جانب منها لتتحدّث عن التحديات التي تواجه خطط التنمية الفلسطينية في مكافحة ظاهرة البطالة وفي خلق فرص عمل وتشغيل للفلسطينيين، حيث وضّحت أنّ ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الأراضي الفلسطينية -بما فيها حصار وإغلاق وفصل جغرافي- تمثّل العقبة الأكبر في وجه التنمية الفلسطينية في أبعادها الاجتماعية المتعلقة بالتخلّص من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل. كما وبيّنت هذه الدراسة أنّ هشاشة الاقتصاد الفلسطيني -بسبب ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي- وصغر حجم سوق العمل الفلسطينية هما أيضاً من العقبات التي تحول دون تمكّن السلطة الفلسطينية من تنفيذ خططها التنموية في أبعادها الاجتماعية. وأوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز قدرات الاقتصاد الفلسطيني الذاتية في القطاعات الإنتاجية بما يُساهم في توفير فرص عمل في هذه القطاعات ويُمكن من التخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي عليه.

¹ طوقان، زين حسام الدين، أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014)، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة الجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015.

إنّ هذه الدراسة استطاعت أن تُقدّم تصوراً جزئياً حول أزمة الاقتصاد الفلسطيني المرتبطة بخطط التشغيل على الصعيد الفلسطيني، حيثُ أنها جاءت في جزء منها لتؤكد على أنّ هشاشة الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بشكل رئيس بحقيقة تبعيته وارتباطه المباشر بالاقتصاد الإسرائيلي.

ثالثاً: ورقة بحثية صادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2019، بعنوان: "الانفكك الاقتصادي عن إسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح"¹، تحدّثت هذه الورقة البحثية عن قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي صدر في أغسطس/ آب 2018 بخصوص ضرورة تحقيق الانفكك الاقتصادي عن إسرائيل وبناء اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنت في محاورها لتبيّن طبيعة الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني عقب فرض الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية عام 1967، كما أنت أيضاً لتوضّح ما جلبه بروتوكول باريس من انعكاسات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، حيثُ بيّنت الورقة -في هذا الإطار- أنّ الانفكك الاقتصادي والتحرّر من التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال لا يتمّ فقط عبر قيام السلطة الفلسطينية بإعادة النظر ببروتوكول باريس الذي يحكم علاقاتها الاقتصادية مع دولة الاحتلال، وإنّما يتمّ أيضاً عبر طرق أخرى منها العمل على بناء الاقتصاد الفلسطيني المستقلّ وتعزيز عناصر قوته، وأنت هذه الورقة لتوضّح التدخلات الممكنة فلسطينياً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

إنّ أهمية هذه الدراسة تأتي مما تميّز به من رؤية تنموية حديثة يُمكن أن تكون حجر الأساس في بناء تصوّر قانوني يُمكن عبره للسلطة الفلسطينية التخلّص من علاقتها ببروتوكول باريس الاقتصادي، وذلك كلّه بما يخدم مساعيها الرامية إلى تحقيق اقتصاد فلسطيني مستقلّ ومتحرر من تبعيته لاقتصاد إسرائيل.

وإنّه من خلال فحص وتدقيق الدراسات الثلاث السابقة، فقد لاحظت الباحثة أنّها تشترك جميعها في تصوّرهما حول أزمة الاقتصاد الفلسطيني المتمثلة في تحكّم الاحتلال الإسرائيلي

¹ معهد ماس، الانفكك الاقتصادي عن إسرائيل، التحديات ومتطلبات النجاح، القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019.

الكامل فيه، وفي عجز السلطة الفلسطينية عن اعتماد مقاربات تنموية أخرى تتجاوز المقاربات الليبرالية التي تقوم -في الأساس- على المنح والمساعدات الخارجية. وقد لاحظت الباحثة أنه بحسب هذه الدراسات جميعها فإنّ التنمية الفلسطينية الاقتصادية لا يُمكن أن تتحقّق ما لم يتمّ تخليص الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وما لم يتمّ توجيه التنمية نحو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد دون الاقتصار على توجيهها للقطاع الخاص وحده كمصدر وحيد للنمو والتشغيل.

وإنّ الباحثة في هذه الدراسة ستحاول استكمال ما بدأت به كلّ تلك الدراسات السابقة، حيثُ أنّها ستحاول وضع تصوّر حول مقاربة تنموية تتمكّن الحكومة الفلسطينية من خلالها من مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة نحو تقويض جهودها في تحقيق التنمية المستدامة، بحيث تقوم هذه المقاربة في بنودها على مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة في جُلّها إلى إعادة الاعتبار للعمل التنموي القائم على أساس مناهضة المشروع الاستعماري والعمل على تقديم الدعم لكلّ النشاطات المناهضة للاستعمار وسياساته الرامية إلى الهيمنة على الشعب الفلسطيني وتجزئته.

فصول الدراسة

الفصل الأول: خطة الدراسة

احتوى هذا الفصل على خطة الدراسة ومقدمتها وأسئلتها ومشكلتها وفرضيتها ومنهجيتها وحدودها ودراساتها السابقة وفصولها.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة

تناول هذا الفصل تعريفاً لمفهوم التنمية المستدامة حيثُ ركزَ هذا الفصل على تبيين تعريف التنمية المستدامة وتوضيح أهم ما ورد في شأنها من الناحية النظرية، وتمّ ضمن هذا الفصل تخصيص جزءٍ تمّ فيه سرد لمفهوم التنمية المستدامة وخصوصيته في السياق الفلسطيني.

الفصل الثالث: أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

تمّ تقسيم هذا الفصل إلى جزأين؛ الجزء الأول تمّ فيه تبين أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها البيئية والسياسية والاجتماعية/ الإنسانية. والجزء الثاني تمّ فيه تبين أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاقتصادية، حيث تمّ التركيز على اتفاقية باريس الاقتصادية ودورها في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وتسهيل هيمنة الأخير عليه.

الفصل الرابع: الحكومة الفلسطينية وتحديات التنمية المستدامة؛ استراتيجيات المواجهة والنهوض

بين هذا الفصل الاستراتيجيات التي من الممكن للحكومة الفلسطينية اتباعها في مواجهة التحديات والعراقيل الإسرائيلية التي تعيق من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، كما حاول هذا الفصل تبين ما هي التنمية المستدامة الممكن تحقيقها فلسطينياً في ظل واقع الاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

منذ ظهور تيار التنمية المستدامة خلال عقد الثمانينيات تمّ النظر إلى هذا التيار باعتباره واحداً من أهم التطورات التي شهدتها الفكر التنموي الحديث، فمنذ ظهور هذا التيار بدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة يتزايد بشكل مضطرد وعلى عدة مستويات؛ حيث أخذت التنمية المستدامة تتموضع في مقدمة هموم ومشكلات العالم، وبدأت تتصدّر أجندات العديد من المؤتمرات الدولية التي عُقدت خصيصاً من أجل مناقشة موضوعها¹.

ومن أبرز مظاهر تنامي الاهتمام بالتنمية المستدامة بروز العديد من الأدبيات التي تناولتها وركّزت عليها في العقود الأخيرة، فهذه الأدبيات جميعها تناولت مفهوم التنمية المستدامة باعتباره مفهوماً له صيرورته التاريخية الخاصة، حيث اهتمت بدراسة تطوره التاريخي وتعريفه المختلفة وأبعاده ومستوياته وكلّ ما يرتبط به ويُمكن عبره بناء مدخل متكامل لبحثه ودراسته².

وإنّ الباحثة في هذه الدراسة ستحاول السير على نهج تلك الأدبيات السابقة التي تناولت المفهوم، حيث ستحاول بناء مدخل وإطار نظري ومفاهيمي متكامل نتناول فيه المفهوم من حيث تطوره التاريخي وتعريفه وخصائصه وأبعاده وأهدافه وأهميته ومؤشراته ومعوقاته، وخصوصيته على الصعيد الفلسطيني وذلك كما يلي:

أولاً: تعريف التنمية

تُعرّف التنمية على أنّها "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع،

¹ شيلي، إهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية في المؤسسة الميدانية-، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2013/2014، ص61.

² المرجع السابق، ص61.

وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرادها في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى¹.

كما وتعرّف على أنّها "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حدّ مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة"².

وبحسب الأمم المتحدة فإنّ التنمية تُعرّف على أنّها: "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"³.

ومن خلال ملاحظة التعريفات السابقة يُمكن القول على أنّ التنمية هي عملية تهدف إلى توفير عمل منتج ونوعية حياة أفضل للشعوب، وهو ما لا يُمكن أن يتحقق دون وجود نسبة نمو كبير في الإنتاجية والدخل، وهو ما لا يُمكن أن يتحقق كذلك دون العمل على تطوير حقيقي للقدرات البشرية.

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

إنّ مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable development) له بدايات تعود إلى القرن العشرين، فقد شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين ظهور مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم ارتبط بعدة مفاهيم أخرى مثل: التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي.

وضمن السياق السابق، فإنّه يُمكن النظر إلى مفهوم التنمية المستدامة باعتباره مفهوماً مطوّراً ومحدّثاً عن مفهوم التنمية، فمنذ القرن الثامن عشر بدأ بعض المفكرين الاقتصاديين - أمثال آدم سميث - بتناول بعض قضايا التنمية. وفي القرن التاسع عشر تجادل كلٌّ من كارل

¹ أبو النصر، مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007، ص189.

² أبو كريشة، عبد الرحمن تمام، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص37.

³ المرجع السابق، ص38.

ماركس وبعض الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال مalthus وريكاردو حول أطروحات متعلّقة ببعض عناصر التنمية المستدامة.

وفي فتراتٍ زمنيّةٍ لاحقةٍ جاءت النظرية الكلاسيكية الحديثة لتؤكد على أهمية بعض العناصر التي لها علاقة بمفهوم التنمية المستدامة مثل: الهواء النقي والمياه والموارد المتجددة (الوقود الأحفوري، الخامات) ولتخبرنا بضرورة قيام الحكومة بالتدخل في حالة العوامل الخارجية والسلع العامة¹.

وإنّ تطوّر مفهوم التنمية المستدامة لم يأت إلا بعد انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية التي مهدت الطريق لظهوره كمفهومٍ بارزٍ في ساحات الاستخدام العموميّ والبحثي. ويُمكن إلقاء الضوء على تلك المؤتمرات أو الملتقيات أو الأحداث التي ساهمت في تبلور مفهوم التنمية المستدامة في الآتي:

1950: في هذا العام بدأ التفكير العالمي بمسألة التدهور البيئي، وقام الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة بإصدار تقريره الأول حول حالة البيئة العالمية، حيثُ عمد التقرير إلى دراسة وتحليل الأحوال البيئية السائدة في العالم².

1968: في هذا العام تمّ إنشاء نادي روما من عدد قليل نسبياً من الأفراد، وكان الهدف من إنشاء النادي هو محاولة التوصل إلى حلولٍ ناجعةٍ لإشكالية النمو الاقتصادي المفرط والحدّ من تأثيراته المستقبلية.

1972: شهد هذا العام عقد مؤتمر ستوكهولم الذي حضرته 112 دولة، وتمّ التطرّق خلاله للمسألة البيئية والمشكلات التي تشكل تهديداً حقيقياً لها³.

¹ نصر الله، عبد الفتاح، "التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظلّ الصراعات والأزمات، جامعة بيرزيت-فلسطين، 23-24/4/2019، ص3.

² تودارو، مايكل، التنمية الاقتصادية، جدة: دار المريخ للنشر، 2006، ص25.

³ خيرى، سمر وغانم، مرسى، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، جدة 2012، ص66.

1980: في هذا العام قام الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) بإصدار تقريره الذي حمل عنوان "الاستراتيجية الدولية للبقاء"، وهو التقرير الذي ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.

1987: شهد هذا العام قيام اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بإصدار تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك"، حيثُ قام التقرير بطرح التنمية المستدامة كنموذج للتنمية تراعي شروط التنمية الاقتصادية دون إهمال التنمية في الجوانب البيئية الأخرى¹.

1989. شهد هذا العام توقيع اتفاقية بازل المتعلقة بإجراءات ضبط حركة النفايات الخطرة العابرة ووجوب التخلص منها. وهي اتفاقية تمت المصادقة عليها من قبل 150 دولة.

1992: شهد هذا العام انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما بات يُعرف بقمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل، وقد خرج هذا المؤتمر بجدول أعمال (أجندة) القرن 21².

1997: شهد هذا العام إقرار بروتوكول كيوتو والذي جاء بقصد ضبط انبعاث الغازات الدفينة، ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية في كيفية استهلاك الطاقة، وإرشاد السكان نحو مزيد من الاعتماد على نظم الطاقة الجديدة والمتجددة³.

2002: شهد هذا العام انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جنوب أفريقيا، وهو المؤتمر الذي تم فيه التركيز على مسائل وجوب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة اتباع استراتيجيات تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

¹ قاسم، خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص32-35.

² البياتي، فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص16.

³ مياح، عادل، ومياح، نذير، إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر وفق مخطط الإعاش الاقتصادي، الجزائر، 2011، ص33.

2005: شهد هذا العام دخول بروتوكول كيوتو -المتعلق بالحدّ من الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري- حيز التنفيذ¹.

2007: شهد هذا العام انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة مالي بأندونيسيا، حيثُ تمت فيه مناقشة عدد من المشكلات البيئية الخطيرة مثل: الارتفاع الشديد في درجة حرارة الأرض والتي ترجع أسبابه إلى الاحتباس الحراري.

2010: شهد هذا العام انعقاد قمة المناخ ب"كوبنهاجن"، وقد قام الأعضاء في هذه القمة بمناقشة التغيرات المناخية التي طرأت على الأرض في الأعوام الأخيرة، كما أنهم تدارسوا كيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، ومدى إمكانية تحقيق تنمية عالمية مستدامة يتم فيها مراعاة الجوانب البيئية في كافة استراتيجياتها، وإنّ هذه القمة لم ينتج عنها الخروج بأي اتفاقيات ملزمة، فقد اكتفى الأعضاء المشاركون فيها بوضع الخطوط العريضة لاستراتيجيات العمل من أجل محاربة ظواهر التغير المناخي والاحتباس الحراري².

وتبعاً لذلك، فإنّ مفهوم التنمية المستدامة هو مفهومٌ حديث نشأ في سياق تاريخي معين، حيثُ مهدت لظهوره مجموعة من الأحداث والمؤتمرات والملتقيات، وحيثُ تمّ استخدامه للمرة الأولى خلال ثمانينيات القرن العشرين، وشاع استخدامه بعد ذلك، خصوصاً بعدما تمّ طرحه والترويج له في المؤتمر الذي عُقد في البرازيل عام 1992، وهو مؤتمر الأمم المتحدة المختصّ بقضايا البيئة والتنمية، والذي يُمكن اعتباره علامة تاريخية بارزة في مسيرة التنمية والبيئة لأنّه ساهم في توليد نموذج تنموي جديد يختزله ويختصره مفهوم "التنمية المستدامة"³.

وضمن السياق السابق، ترى الباحثة أنّ الأمم المتحدة ساهمت بابتكارها لهذا النموذج التنموي الجديد في رسم خارطة نوع جديد من التنمية قائم على الشمولية، ويهتم بالارتقاء

¹ نصر الدين، ساري، وعبيدات، ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية: من النمو إلى الاستدامة، جامعة خنشلة، 2011، ص3.

² المرجع السابق، ص3.

³ نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص3.

بالظروف المعيشية لأفراد المجتمع، مع ضمان عدم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، فالتنمية المستدامة كما أسس لها مؤتمر الأمم المتحدة عام 1992 هي تنمية متكاملة تعمل من الناحية الاقتصادية على إقامة الأسواق وتوفير فرص عمل جديدة، كما تعمل من الناحية الاجتماعية على تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية عبر التوزيع العادل للموارد والثروات، أما من الناحية السياسية فهي تضمن حق كل إنسان في اختيار من يُمثله وتعطيه القدرة على تحديد مسار مستقبله.

ثالثاً: تعريف التنمية المستدامة (Sustainable development)

منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ثمانينيات القرن العشرين، اتجه الكثير من الكتاب والباحثين في مختلف التخصصات العلمية إلى البحث في المفهوم وتعريفه، كما قامت العديد من المنظمات العالمية بطرح تعاريفها المختلفة حول المفهوم، وسيتمّ التعرّض لأهم تلك التعاريف في الآتي:

يُعدّ جرو هارلين برونتلاند (Gro Harlem Brundtlan) أول من عرّف التنمية المستدامة، حيث تمّ النظر إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي أورده في عام 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" باعتباره أول ظهور رسمي اصطلاح عليه للمفهوم، وقد عرّف برونتلاند التنمية المستدامة على أنّها: "تلك التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم"¹.

أما منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (Food and Agriculture Organization, FAO) فقد قامت في عام 1989 بتبني تعريف معين للتنمية المستدامة عرفته فيه كالآتي: "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض

¹ شيلي، إلهام، مرجع سابق، ص 65.

والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة. كما أنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية¹.

أما الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (International Union for Conservation of Nature and Natural Resources, IUCN) فقد عرف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد"².

أما المبدأ الثالث الذي تم إقراره في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي تم عقده في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992، فقد عرف التنمية المستدامة على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التتموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل". وقد أشار المؤتمر في المبدأ الرابع الذي أقره إلى ضرورة تحقيق التنمية المستدامة بشكل مترافق ومتسق مع مسألة حماية البيئة، حيث أكد هذا المبدأ على أن حماية البيئة هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية³.

كما وقد عرفها إدوارد باربير (Edward Barbier) على أنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية ويتضمن أكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة". وباربير يؤكد في تعريفه السابق على أن هناك اختلافاً واضحاً بين مفهومي "التنمية" و"التنمية المستدامة"؛ فمفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم أكثر تعقيداً من مفهوم التنمية، وذلك بسبب احتوائه على العديد الأبعاد من الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسياسية⁴.

وإن الاختلاف في الوصول إلى تعريف محدد ودقيق للتنمية المستدامة يظهر جلياً في اختلاف تعريفات العلماء حولها، حيث يرجع ذلك الاختلاف في التعريف إلى اختلاف

¹ رومانو، دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003، ص56.

² المرجع السابق، ص66.

³ موسيشيت، دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط1، القاهرة: الدار الدولية للاستشارات الثقافية، 2000، ص13.

⁴ عبد الله، عبد الخالق، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد167، 1993م، ص97.

تخصصات أصحابها وتوجهاتهم، فبالنسبة لعلماء الاقتصاد فإنّ التنمية المستدامة هي "التنمية التي تتطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت". أما علماء البيئة فقد عرفوها على أنها "القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء كانت حقل أو مزرعة في وجه الأزمات والصدمات". أما علماء الاجتماع فيرون أنّ التنمية المستدامة لا تتحقق إلا عندما يكون الإنسان (الفرد) هو الهدف الأول والرئيس لها، فالتنمية المستدامة من وجهة نظرهم لا يُمكن أن تتحقق إلا في ظل مجتمعات يسودها أنماط تربوية وثقافية معينة، ولا يُمكن أن تكون إلا في مجتمعات يتم فيها توزيع الثروة والموارد بشكل عادل بين جميع الأفراد وبشكل يراعي احتياجاتهم ومتطلباتهم، وإن ذلك كلّه - من وجهة نظر علماء الاجتماع- هو ما من شأنه أن يجعل من التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي¹.

وتبعاً لذلك، فإنّ اجتهاد فئات واسعة من الجهات الدولية والباحثين المتخصصين في الوصول إلى تعريف محدد للتنمية المستدامة -بما يخدم مجال عملهم وتخصصاتهم- يُظهر لنا تلك المرونة التي يتميز بها المفهوم الذي يقوم على عنصرين أساسيين هما: التنمية والاستدامة، والذي يُمكن النظر إليهما باعتبارهما عنصرين سابقين لنشأة المفهوم نفسه، حيثُ العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة تبادلية بالأساس؛ فلا يوجد تنمية بدون استدامة، ولا يوجد استدامة بدون تنمية².

وإنّ تلك المرونة التي يتميز بها مفهوم التنمية المستدامة تتيح الاجتهاد من أجل الخروج بتعريف محدّد له بحيث يأتي ليتسق مع الإطار العام لهذه الدراسة، وستعتمد الباحثة إلى تعريف التنمية المستدامة في هذه الدراسة على أنها عملية التنمية التي تتميز بالديمومة والاستمرارية، والتي تستهدف تنمية الجوانب البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول والمجتمعات، والتي تأتي لتلبي احتياجات الأجيال الحالية بشكل عادل دون أن تقوم بالإضرار باحتياجات الأجيال المقبلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي يمتاز بها الشعب الفلسطيني الذي ما

¹ رومانو، دوناتو، مرجع سابق، ص55.

² نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص4.

زال يقبع تحت احتلال كولونيالي عنصري "أبارتايد" الذي يستنزف موارده الحياتية اليومية باستمرار دون أن يعبأ ويعترف بحقّ الجيل في الاستفادة منها حالياً فكيف بحقّ الأجيال في المستقبل.

رابعاً: خصائص التنمية المستدامة

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة وأهمها أنها تنمية تتميز بالشمولية والتكامل، والاستمرارية، والعدالة، والتوازن، وتقوم على أسس رشيدة بعيداً عن الإسراف أو سوء الاستخدام، وتقوم بمراعاة البعد البيئي في كافة مشروعاتها، وتعلي من قيمة المشاركة الشعبية للمواطنين في العمل التنموي، وتربط بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع برباط عضوي وترى فيها كلّاً متكاملًا¹.

كذلك، فقد حدّد بعض الباحثين خصائص التنمية المستدامة بالآتي:

1. إنّ التنمية المستدامة تتميز عن التنمية بشكل عام في أنها أشدّ تداخلاً وأكثر تعقيداً، فهي بالإضافة إلى ما تتضمنه من أبعاد طبيعية واجتماعية تتضمن أيضاً أبعاداً أخرى روحية وثقافية ترتبط بشكل رئيس بمسألة المحافظة على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
2. إنّ التنمية المستدامة تسعى إلى توجيه استراتيجياتها التنموية إلى الشرائح المجتمعية الفقيرة والأشدّ فقراً، حيثُ تحمل على عاتقها مهمة تقليص نسب الفقر في العالم وذلك عبر العمل على تحقيق تنمية متوازنة تطل الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية².
3. إنّ التنمية المستدامة هي تنمية تتداخل فيها الأبعاد الكمية والنوعية بحيث تصعب عملية الفصل بين عناصرها في مختلف الأبعاد والمستويات³.

¹ أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة "مفهومها - أبعادها - مؤشرات"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 83.

² البيضاني، إبراهيم سعيد، أهمية البحث العلمي ودور الجامعات في إدارة المعرفة والتنمية المستدامة، عمان-الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، ص 55.

³ المرجع السابق، ص 84-85.

4. إنَّ التنمية المستدامة هي تنمية تهتم بتحقيق العدالة بين الأفراد والمجتمعات كما أنها تولي اهتماماً خاصاً بالمجتمع المدني ومنظماته، وتسعى من أجل تفعيل دوره في كافة الأنشطة التنموية¹.

5. إنَّ التنمية المستدامة هي تنمية تهتم بالموارد سواء أكانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتسعى دائماً إلى نشر الوعي بأهمية المحافظة عليها.

6. إنَّ التنمية المستدامة هي تنمية ترتبط بالتنمية البشرية بشكل كبير، لذلك فهي تجعل الإنسان في مقدمة أولوياتها حيث تُعطي اهتماماً خاصاً لمسائل تمكينه وتعليمه وتنظيمه.

7. إنَّ البعد الزمني يُعتبر بعداً أساسياً في التنمية المستدامة؛ وذلك لأنها تنمية تتم على المدى الزمني الطويل، بحيث تقوم على تقدير إمكانيات التنمية في الحاضر مع مراعاة حقّ الأجيال القادمة في ضمان استمرارية التنمية في المستقبل².

إنَّ الباحثة تستخلص من خلال ملاحظة جملة الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة أنها تنمية تتميز بالشمولية؛ حيث أنها تهتم بتحقيق نوعية تنمية متكاملة تطل الجوانب والأبعاد البيئية والاجتماعية والتقنية والسياسية في المجتمعات البشرية، وإنَّ تضمنها لتلك الأبعاد يأتي بما يتسق مع ذكرناه من خصائصها من حيث كونها تنمية تتميز بالتعقيد والتداخل في الأبعاد والمكونات، تلك الأبعاد التي سنعمد إلى تبينها في المحور التالي:-

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد مختلفة ومتداخلة، تتمثل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والسياسية، وسيتمّ توضيحها كما يلي:

¹ الطويل، رواء زكي، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص40.

² أيوب، بولين المعوشي، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، لبنان: دار أفكار، 2016، ص21.

1. البعد الاقتصادي

هو بعد يتمحور حول مسألة تبيين انعكاس الاقتصاد على البيئة في الفترات الزمنية الراهنة والمستقبلية، حيث يُركّز على اقتصاد المجتمعات، ويهدف إلى زيادة رفاهيتها ورفع مستوى دخولها والقضاء على الفقر فيها، وتحويلها إلى مجتمعات تستغل الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ومثالي، ويسود فيها النمو الاقتصادي والعدالة الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية¹.

2. البعد الاجتماعي

هو بعد يتمحور حول الإنسان، وضرورة العمل على تنميته والارتقاء به، حيث يُهدف هذا البعد إلى جعل النمو وسيلة لتحقيق اللحمة الاجتماعية، ويركّز على ضرورة تحقيق الإنصاف بين الأجيال السابقة واللاحقة عبر وضع ضمانات من أجل حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية ومن أجل توفير الأمن لهم واحترام حقوقهم²، فهذا البعد يعتمد على الجانب البشري الذي يتضمن الآتي:

أ. إعادة توزيع السكان بالشكل الأمثل عبر العمل على توسيع المناطق الحضرية، وبناء استراتيجيات من أجل التقليل من خطر النفايات والمواد الملوثة التي تتركز في المدن وتشكل خطراً كبيراً على الصحة السكانية والنظم الطبيعية.

ب. النهوض بعمليات التنمية القروية والريفية عبر تأمينها بالمرافق الأساسية، وذلك من أجل إبطاء حركة النزوح منها إلى المدن.

ج. إعادة توجيه الموارد الطبيعية بشكل يضمن الاستغلال الأمثل لها، وإعادة تخصيصها من أجل أن تقوم بمهامها المتعلقة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية³.

¹ جلال، أحمد، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، ط1، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2017، ص266.

² جلال، أحمد، مرجع سابق، ص266.

³ أيوب، بولين المعوشي، مرجع سابق، ص22.

- د. نشر حرية الاختيار والديمقراطية.
- ه. تحسين مستوى التعليم وزيادة فرصه.
- و. تحسين مستوى الرعاية الصحية للمرأة وكافة فئات المجتمع.
- ز. الدفع بالمجتمعات للمشاركة في عملية صنع القرارات التنموية من أجل زيادة تحقيق المساواة والإنصاف فيها.
- ح. مدّ يد العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية¹.

3. البعد التقني

- هو البعد الذي يتمحور حول التكنولوجيا وكيفية نقل المجتمعات إلى عصور تكنولوجياية يتم فيها استخدام أقل قدر من الطاقة والموارد بشكل يؤدي إلى التقليل من إنتاج النفايات والغازات²، فالتنمية المستدامة في بعدها التقني إنما تهدف إلى:
- أ. تطوير ورفع أداء وإنتاجية المؤسسات الخاصة.
- ب. دعم أنشطة البحث والابتكار.
- ج. دعم عمل المؤسسات الجديدة التي تعتمد في أنماط عملها على التكنولوجيا الحديثة.
- د. وضع برامج تُسهّل عملية تحويل المجتمعات إلى مجتمعات معلومانية³.

4. البعد السياسي

وهو بعد يتمحور حول توفر الإرادة السياسية لدى جماهير المجتمعات؛ وذلك لأن غياب الإرادة السياسية سيجلب أثراً سلبية على التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

¹ قاسم، خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظلّ العولمة المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص27.

² المرجع السابق، ص266.

³ أيوب: بولين المعوشي، مرجع سابق، ص22.

الأخرى، فوجود قناعة راسخة لدى القيادة السياسية بأهمية التنمية المستدامة هو الأساس في تبني استراتيجيات من شأنها الاضطلاع بتحقيق أهدافها، حيثُ يجب توفر قناعة لدى القيادة السياسية بمستويات الضرر البيئي وأهمية اعتماد وبناء خطط واستراتيجيات من شأنها التوصل لحل للمشكلات البيئية، وتحقيق تنمية متوازنة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية¹.

إنّ أهم ثلاثة أبعاد في التنمية المستدامة هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فالنظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتميز بكونه يُحافظ على استمرارية إنتاجيته للسلع والخدمات، ويحافظ على التوازن الاقتصادي ما بين الناتج والدين العام، بحيث يستطيع أن يقف حائلاً دون وقوع اختلالات اجتماعية تأتي نتيجة للسياسات الاقتصادية. والنظام المستدام اجتماعياً هو ذلك النظام الذي يتمكن من تحقيق العدالة في التوزيع عبر إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى الجميع دون تمييز، بحيث يتأسس على المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية. والنظام المستدام بيئياً هو ذلك النظام الذي يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية عبر عدة إجراءات تتضمن تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، وتوفير الحماية اللازمة لمصادر التنوع الحيوي والأنظمة البيئية الطبيعية².

تستخلص الباحثة من خلال ملاحظة أبعاد التنمية المستدامة أنّها أبعاد تتميز بالترابط والتكامل والربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع والسياسة والتقانة، فالتنمية المستدامة لا تقتصر في أبعادها على الجانب البيئي فقط، وإنما تشمل أيضاً أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقنية، فهذه الأبعاد جميعها تأتي بشكل مترابط ومتداخل بحيث لا يمكن فصلها أو التعاطي معها بمنطق يعزلها عن بعضها البعض، فهي في مجموعها تُكرّس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.

¹ أبو عليان، حسام، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2017، ص47.

² ربيعي، حسام الدين بن الطيب، التنمية المستدامة في ماليزيا، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة العربي بن المهدي -أم البواقي-، الجزائر، 2015-2016، ص19.

سادساً: أهداف التنمية المستدامة

إنَّ شرط تحقق التنمية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات مرتبط بمدى تحقّق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات في ذلك المجتمع، ويُمكن تنفيذ تلك الأهداف فيما يلي:

1. الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان وتحسين نوعية حياتهم: وهو ما لا يُمكن أن يتمّ إلا عبر وضع سياسات تنموية واضحة ومحدّدة والعمل على تنفيذها بشكل ممنهج بما يضمن الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان في المجتمع ويؤدي إلى تحسين نمط ونوعية حياتهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والروحية.
2. زيادة الوعي البيئي عند السكان: وذلك يتمّ عبر توعية سكان المجتمع بالمشكلات البيئية المحيطة بهم، والعمل على إيقاظ حسّهم بالمسؤولية اتجاهها، ودفعهم نحو البحث عن حلول ممكنة لتلك المشكلات من خلال إتاحة الفرص لهم للاشتراك في عمليات وضع وإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع المتعلقة بهذا الأمر¹.
3. ترشيد استغلال الموارد الطبيعية: وذلك يتمّ عبر توعية سكان المجتمع بمحدودية هذه الموارد وندرته وقابليتها للنضوب، ودفعهم نحو وضع سياسات استهلاكية تتعاطى معها بشكل عقلاني بما يضمن عدم نفاذها أو استنزافها².
4. توظيف التكنولوجيا الحديثة وربطها بأهداف المجتمع: وذلك عبر توعية سكان المجتمع بالأهمية المتزايدة للتقنيات في المجالات الحياتية المختلفة، وتنبئهم حول الكيفية التي يُمكن استخدامها بها في المجال التنموي ولخدمة الأغراض التنموية، بما يُمكنهم من استخدامها بشكل سليم يضمن لهم تحقيق التحسين المطلوب في نوعية حياتهم مع تجنّب المخاطر والآثار البيئية السلبية التي من الممكن أن تنجم عن ذلك.

¹ محمد غنيم، عثمان وأحمد أبو زنت، ماجدة، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-، ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 60 .

² جمعان الغامدي، عبد الله، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مج23، العدد1، 2009، ص183.

5. تعديل أولويات وحاجات المجتمع بشكل يضمن له التطور الدائم والمستمر: حيث يتم هذا التعديل بطرق تتناسب مع إمكانياته وتتلاءم معها، وتؤدي إلى تفعيل التنمية بشكل متوازن يشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية¹.

إنّ الباحثة تستخلص من خلال ملاحظة أهداف التنمية المستدامة أنّها جميعها تأتي لتحقيق مجموعة من العناصر المترابطة في التنمية المستدامة مثل: النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. وأنّ تلك الأهداف تأتي بما يخدم مبادئ الإنصاف بما هو التوزيع العادل لثروات المجتمع وطاقاته. والتمكين بما هو إتاحة المجال لأفراد المجتمع من أجل المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها. والتضامن بما هو تحقيق التكافل بين الأجيال وبين كافة الفئات الاجتماعية سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتعددة².

إنّ تحقيق أهداف التنمية مرتبط دائماً بمدى امتلاك السلطة السياسية للقوة الحقيقية التي تُمكنها من تحقيق تلك الأهداف؛ تلك القوة التي لا تتأتى إلا من خلال امتلاك تلك السلطة سيادة فعلية على أراضيها ومواردها البشرية والطبيعية.

سابعاً: أهمية التنمية المستدامة

تكمن أهمية التنمية المستدامة من عدة اعتبارات يُمكن تلخيصها بالآتي:

1. إنّ التنمية المستدامة هي حلقة وصل بين الأجيال الحالية والقادمة، فهي مهمة لضمان استمرارية الحياة الإنسانية للأجيال القادمة، بحيث أنها تضمن لتلك الأجيال العيش الكريم والتوزيع العادل للثروات سواء داخل الدولة الواحدة أو حتى بين الدول المتعددة³.

2. إنّ التنمية المستدامة تعتبر المساهم الأول في تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، حيث أنّها تعمل على تقليص تبعية اقتصاد الدول النامية للدول المتقدمة، وذلك عبر

¹ أيوب: بولين المعوشي، مرجع سابق، ص18.

² ربيعي، حسام الدين بن الطيب، مرجع سابق، ص14.

³ علي، ماهر أبو المعاطي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص30.

استراتيجيات تتبعها الدول النامية وتعمل عبرها على توزيع الإنتاج، وحماية البيئة، وتحسن مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وخفض نسبة الأمية، وتوفير رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي¹.

3. إنّ التنمية المستدامة تُعتبر حلقة وصل بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث تأتي بما يعكس تكامل المصالح بينهما بعيداً عن الإرث الاستعماري للدول المتقدمة والذي عمل على استنزاف موارد الدول النامية لعقود عديدة².

وضمن السياق السابق، ترى الباحثة أنّ الأهمية الكبرى للتنمية المستدامة تنبثق من كونها تأتي من أجل تحقيق مبدأ "الإنصاف"، سواء تعلق هذا الإنصاف بتحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، أو تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية ودول الشمال والجنوب.

ثامناً: مؤشرات التنمية المستدامة

إنّ هناك العديد من المؤشرات التي يحتاجها صناع القرار وواضعي السياسات من أجل رصد التقدم المحرز في طريق تحقيق التنمية المستدامة، وإن تلك المؤشرات عليها أن تكون معدة ضمن معايير معينة تُسمى معايير الإعداد الجيد وتشمل الآتي³:

- أن تكون بسيطة وواضحة ويُمكن تحقيقها، بحيث يسهل على المجتمع عملية فهمها وتقبلها.
- أن تكون فيها قابلية للقياس ويُمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حديثة متاحة.
- أن تكون مقبولة اجتماعياً ويسهل إعادة إنتاجها.

¹ أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين مدحت، مرجع سابق، ص 91-92.

² أيوب، بولين المعوشي، مرجع سابق، ص 25.

³ نوري، منير، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 2، 2008م، ص 6-7.

- أن تأتي لتعكس صحة المجتمع على المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وأن تكون طويلة الأمد وممتدة عبر الأجيال.
- الحساسية للزمن؛ فالمؤشر الواحد عليه أن يُشير إلى اتجاهات نموذجية إذا تم استخدامه كل عام.

وإنّ تلك المؤشرات تتضمن الآتي:

1. المؤشرات الاقتصادية: وهي المؤشرات التي تأتي لتعكس أثر السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية¹، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: وهذا المؤشر يتكوّن من: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالي المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات.

ب. تغيير أنماط الاستهلاك: وهو ما يمكن قياسه عبر حساب معدل استهلاك الفرد السنوي للطاقة، فهذا المؤشر يُستخدم لقياس نصيب الفرد من الطاقة في بلد معين².

ج. الموارد والآليات المالية: وهي التي يُمكن قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو من مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو عن طريق صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من الناتج المحلي الإجمالي³.

2. المؤشرات الاجتماعية: وتتمثّل فيما يلي:

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل ونتائج، الأمم المتحدة، 2001، ص6-8.

² غيلان، مهدي سهر وآخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، على الرابط: <https://bit.ly/39Tht60>

³ بشارة، أحمد، التنمية المستدامة.. مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، مصر العربية، 2015/10/29، على الرابط: <https://bit.ly/2vkP1en>

أ. مكافحة الفقر: وهو ما يُمكن قياس معدلاته من خلال حساب معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري، وتعداد السكان ممن يُصنفون بأنهم يعيشون تحت خط الفقر.

ب. الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: ويقاس هذا المؤشر من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، وهذا المؤشر متخصص بقياس معدل النمو السكاني للسنة¹.

ج. مدى انتشار التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس هذا المؤشر عبر رصد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، وعبر رصد نسبة الالتحاق الكلية من الذكور والإناث بالمدارس الثانوية.

د. مستوى حماية صحة الإنسان وتعزيزها: وهو ما يتم قياسه من خلال رصد متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب وغيرها من الخدمات الصحية.

هـ. مؤشر السكن والأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم².

و. مؤشر التنمية البشرية: وهذا المؤشر هو أهم مؤشرات التنمية المستدامة؛ لأنه متعلق بالإنسان، ومما يعكس أهمية هذا المؤشر قيام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياسه تأتي ضمن تقرير سنوي يتم ترتيب دول العالم وفقه بالاعتماد على مؤشرات معينة، فهذا المؤشر هو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية؛ مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم³.

3. المؤشرات البيئية: إن المؤشرات البيئية هي من أبرز مؤشرات التنمية المستدامة، وتهتم برصد مختلف التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية⁴، وتتمثل فيما يلي:

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 6-8.

² غيلان، مهدي سهر وآخرون، مرجع سابق.

³ بشارة، أحمد مرجع سابق.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 7.

أ. حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، وأهم المعايير هي:

• الموارد المتجددة/السكان.

• استخدام المياه/الاحتياجات المتجددة.

ب. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ويتم رصد التقدم فيها من خلال:

• نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

• نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

• استخدام الأسمدة.

ج. مكافحة إزالة الغابات والتصحر، وهذا المؤشر يتكون من:

• التغيير في مساحات الغابات.

• نسبة الأراضي التي تضررت بالتصحر¹.

4. المؤشرات التكنولوجية: ومؤشرات التنمية التكنولوجية هي مؤشرات مركبة، يتم استخدامها

من أجل قياس المقدرة التكنولوجية لدول العالم، وتحديد مدى فاعلية ونجاح السياسات

المتبعة -الموضوعة في فترات زمنية معينة- في تطوير الإمكانيات التكنولوجية في الدول

المختلفة. وإن برنامج الأمم المتحدة عام 2004 لخص هذه المؤشرات في مؤشرين رئيسيين

هما مؤشر تنافسية القطاع الصناعي، ومؤشر الإنجاز التكنولوجي².

5. المؤشرات السياسية: وهي تلك المؤشرات المتعلقة بقياس مدى سيادة الحكم الرشيد في

الدول والبلدان، ذلك الحكم الذي يُمكن قياسه بقياس المستويات التي وصلت إليها مبادئه

¹ خميس، عبد الرحمن رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني،

ليبيا، 2-4/11/2009، ص76.

² شيلي، إلهام، مرجع سابق، ص75.

وآلياته التي يتكوّن منها وتتضمن: الشفافية، والمشاركة، والمسائلة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، وحرية الإعلام واللامركزية، واستقلالية السلطة القضائية، واحترام حقوق الإنسان¹.

وإنّ النتيجة التي تخرج منها الباحثة من ملاحظة كلّ هذه المؤشرات هي أنّها تختلف من مكان لآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، وذلك بحسب مدى توفر البيانات المطلوبة المتصلة بها والتي يُمكن جمعها عنها. كما يُمكن من خلال ملاحظة تلك المؤشرات الوصول إلى نتيجة مفادها أنّ المرونة هي إحدى المميزات الأساسية في عملية قياس التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، فتوافر المرونة في عملية القياس مطلب مهم وضروري من أجل مساعدة المؤسسات التخطيطية والتنبؤية على تطوير وابتداع قوائم المؤشرات المناسبة التي تتلاءم مع الظروف المحلية المحيطة بها، وهو ما يُساهم في زيادة إمكانية تطبيق التنمية المستدامة في البيئات والمجتمعات البشرية المستهدفة.

تاسعاً: معوقات التنمية المستدامة

إنّ هناك العديد من المعوقات التي تعترض إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أي مجتمع، وهذه المعوقات هي في جملتها عبارة عن عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية ومن هذه العوامل:

1. وجود نظام سياسي بعيد في أجداته عن الأهداف التنموية، بما يؤدي إلى ابتعاده عن كافة الخطوات التي من شأنها إبراز البعد التنموي في المجتمع، والتي تتضمن إجراء تغييرات تطال مناح حياتية مجتمعية كثيرة بما ينسجم وأهداف البعد التنموي ويخدم تطلعاته.
2. انتشار الحروب الأهلية والداخلية في المجتمع وانعدام الأمن والاستقرار فيه.

¹ شيلي، إلهام، مرجع سابق، ص75.

3. عدم توفر الإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة من أجل تنفيذ خطط التنمية المستدامة الموضوعية والمرسومة للنهوض بالدول والمجتمعات¹.
4. هشاشة الأوضاع الاقتصادية في الدولة وما يرتبط بها من انتشار الفقر والديون والبطالة وضعف النواتج الإجمالية القومية والمحلية.
5. وجود بيئة اقتصادية معيقة للتنمية بحيث تفتقر إلى القابلية لاستيعاب أساليب إنتاجية جديدة ومتطورة.
6. وجود ديون داخلية وخارجية مستحقة على الدولة بما يؤدي إلى عرقلة متابعة وتنفيذ الكثير من البرامج والمشاريع التنموية التي تتبناها².

وتبعاً لذلك، فإنّ هناك العديد من التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة والتي تورد أنّ التعامل مع تحديات ومعوقات التنمية المستدامة يتطلب العمل على مضاعفة وتخفيض نسب الفقر في دول العالم خصوصاً في المجتمعات الريفية، كما يتطلب العمل على رفع قدرة دول العالم -وخصوصاً الدول النامية- على بناء القدرات الذاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك عبر تشجيعها على إتباع أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة تقلّل من استنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية، ومساعدتها على القضاء على المشكلات الصحية مثل الأمراض والأوبئة المستعصية، عبر تحسين نظم الرعاية الصحية الموجودة في تلك الدول³.

عاشراً: التنمية المستدامة وخصوصيتها فلسطينياً

أشارت الدراسة في مقدماتها أنّ فلسطين كانت واحدة من الدول التي قامت بتبني خطة 2030 للتنمية المستدامة وأخذت على عاتقها متابعة أهداف الخطة وتنفيذها، حيث قامت الحكومة

¹ حجاب، محمد منير، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009، ص60-61.

² أبو عليان، حسام، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2017، ص47.

³ ربيعي، حسام الدين بن الطيب، مرجع سابق، ص25.

الفلسطينية بتبني تلك الأهداف ووضع أجندة لتنفيذها مع جملة أهداف أخرى ضمن ما عرف باسم أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين من بينها تحديات لها علاقة بظروف الانقسام الفلسطيني¹، وغيرها من التحديات ذات الصلة بتزايد معدلات النمو السكاني²، إلا أنّه يُمكن اعتبار الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأكبر والعامل الأخطر التي يواجه التنمية المستدامة في فلسطين، وخصوصاً التنمية في المستويات الاقتصادية فبعد أكثر من خمسة وعشرين عاماً على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ما زال الاقتصاد الفلسطيني يُعاني من تشوهات هيكلية في قطاعاته المنتجة الرئيسية، وهذه التشوهات هي في معظمها تشوهات سببها قيود الاحتلال الإسرائيلي التي تُشكّل أكبر العقبات في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في فلسطين، فقد أشارت تقديرات صادرة عن المركز الإحصائي الفلسطيني عام 2018 أنّ هناك تراجعاً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، فقد وصل إلى 0.7% عام 2018 مقارنة بـ3% عام 2017، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض نصيب الفرد بنسبة 1.5%، وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 في قطاع غزة بنسبة 8% مقارنة مع الأرباع المناظرة له من عام 2017، وفي مقابل ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 2.3% خلال نفس الفترة³.

¹ فمنذ عام 2007 والأراضي الفلسطينية المحتلة تُعاني من ظروف انقسام داخلي بين الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية وقطاع غزة الخاضع لسيطرة حركة حماس؛ وإنّ استمرار هذا الانقسام وغياب المصالحة الوطنية يُعرقّل مساعي الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تحقيق تنمية مستدامة تتمّ بشكل عادل ومتوازن بين الضفة والقطاع، ويُمكن عبرها توفير متطلبات السكان في قطاع غزة وتعزيز البيئة الاستثمارية والإنتاجية في اقتصاده. (انظر: نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص8).

² فبحسب إحصائيات عام 2017 فقد بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 4.78 مليون نسمة، منهم 2.43 مليون ذكراً و2.3 مليون أنثى. وبلغ عدد سكان الضفة الغربية 2.88 مليون نسمة، منهم 1.47 مليون ذكراً و1.41 مليون أنثى، بينما بلغ عدد سكان قطاع غزة 1.9 مليون نسمة، منهم 963 ألف ذكراً و936 ألف أنثى، كما بلغت نسبة السكان اللاجئين نحو 42% من مجمل السكان الفلسطينيين الذين يُقيمون في المخيمات داخل الأراضي الفلسطينية؛ بواقع 26% في الضفة الغربية و66% في قطاع غزة. وإنّ هذه الزيادة المضطردة في معدلات النمو السكاني تجعل هناك حاجة متزايدة لتلبية متطلبات المجتمع، الأمر الذي يُمكن اعتباره أحد أبرز التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة. (انظر: المرجع السابق، ص6).

³ نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص6.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنَّ خصوصية التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني تأتي من خصوصية الوضع الفلسطيني من حيث أنَّ فلسطين هي دولة واقعة تحت الاحتلال.

فخصوصية التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني تأتي كونها تنمية تتطلب تحقيق أهدافها في ظروف استثنائية (كالاحتلال والنزاع)¹. وإنَّ مفهوم "الظرف الاستثنائي" في الحالة الفلسطينية، هو مفهوم مخاتل نوعاً ما، لأنَّ فلسطين تزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن (72 عام)، وهو الأمر الذي دفع بالكثير القانونيين لإعادة تعريف الوضع القائم في فلسطين باعتباره احتلالاً يخرج عن مفاهيم الاحتلال العادي ليدخل ضمن مفهوم "احتلال مستمرّ أو مطوّل خلافاً للقانون" (Unlawfully Prolonged Occupation)².

فبسبب طبيعة الاحتلال المستمرّ في فلسطين، فإنَّ المعوقات والعراقيل التي تواجهها التنمية المستدامة في الحالة الفلسطينية هي معوقات وعراقيل مستمرة وسببها الأول والرئيس هو الاحتلال المستمرّ.

فهذا النوع من الاحتلال الاستعماري الإحلالي المستمرّ يحول دون إمكانية قيام الحكومة الفلسطينية باستغلال جميع القدرات الكامنة والموارد المتاحة -التي يمكن استغلالها في جميع الأراضي الفلسطينية- من أجل الاضطلاع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهذا النوع من الاحتلال الاستعماري الإحلالي يحول دون إمكانية النهوض بالاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباط وتبعية هذا الأخير له بسبب اتفاقية باريس الاقتصادية التي تم توقيعها مع دولته في عام 1994، وقامت دولة الاحتلال باستغلالها وخرق العديد من بنودها من أجل

¹ يُذكر هنا أنّ الكثير من المؤتمرات الدولية التي كانت تُعقد لبحث مواضيع التنمية المستدامة في فلسطين كانت تأتي في عناوينها كالاتي: "التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات والصراعات"، و"التنمية رغم الصعاب"، حيث كانت تتجنّب ذكر كلمة "احتلال" بشكل مباشر في تلك العناوين، وكلّ هذا يجيء بما يخدم سياسات ورؤى الاحتلال الإسرائيلي الذي يُفضّل أن تغيب صفته الاحتلالية عن عناوين تلك المؤتمرات. (انظر: كلمة الدكتور نبيل قسيس، المتحدث الرئيسي، مرجع سابق، ص2).

² المرجع السابق، ص1،

تعميق سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني، وتقويض أي تنمية مستدامة غير ممكنة فلسطينياً بدون بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وهذا كله يدفع بالسؤال عن نوعية التنمية المستدامة الممكنة في ظلّ خصوصية الحالة الفلسطينية وما تواجهه من معيقات متعلّقة بطبيعة الاحتلال الاستعماري الإحلالي وممارساته القمعية والعنصرية التعسفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

الفصل الثالث

أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة
وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

الفصل الثالث

أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

قام مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 19 شباط/ فبراير 2016 في جلسته رقم (90) بإصدار قرار ينصّ على تشكيل فريق وطني لأغراض تنفيذ أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030¹، وفي حزيران/ يونيو 2018 قام مجلس الوزراء بإصدار استعراض وطني أول حول متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وقد جاء الاستعراض تحت عنوان "الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030"، وأكد الاستعراض على أنّ هناك عدة سياسات واستراتيجيات تقييدية يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحكومة الفلسطينية، وتؤدي إلى عرقلة عملها في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في أبعادها البيئية، والسياسية، والاجتماعية/ الإنسانية، والاقتصادية²؛ تلك الأبعاد التي سيتم تناولها في هذا الفصل على النحو الآتي:

أولاً: أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/ الإنسانية والبيئية والسياسية

مما لا شك فيه أنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي تشكّل العائق الأكبر أمام إحداث أية تنمية فلسطينية مهما كان شكلها وبعدها، خاصةً في ظل ما تفرضه تلك السياسات من واقع على الأرض تكون فيه دولة الاحتلال الصهيوني هي صاحبة السيطرة الفعلية على الأرض، والمتحكمة الرئيسية في الموارد الطبيعية والثروات البيئية، وإنّ تلك السياسات لا تستهدف فقط التنمية المستدامة في أبعادها البيئية بل يأتي استهدافها لها في العديد من الجوانب الأخرى الاجتماعية/ الإنسانية والسياسية، فعلى الصعيد الاجتماعي/ الإنساني فإنّ سياسات الاحتلال

¹ جابر، فراس، فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار/ مايو 2018، ص1.

² مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص12.

الإسرائيليّ تُساهم في ازدياد معدلات الفقر والجوع والبطالة في المجتمع الفلسطينيّ، كما وأنها تحرم سكان ذلك المجتمع من الحصول على خدمات رعاية صحية ومستويات تعليم جيدة، أما على الصعيد السياسي فإنّ تلك السياسات تحدّ من قدرة الفلسطينيين على إنشاء مدن ومجتمعات بشرية آمنة ومسالمة وتتوفر فيها العدالة للجميع، وسنقوم بتوضيح تلك السياسات جميعها في الآتي:

1. أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/ الإنسانية

إنّ هناك العديد من السياسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي وتؤثر على أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، والجوع، والبطالة وضمان تمتّع جميع السكان بأنماط عيش صحية، وأنماط تعليم جيّد منصف يشملهم جميعاً ويعزز فرصهم في الحصول على مستويات تعليم جيدة مدى الحياة.

وتسعى خطة التنمية المستدامة 2030 إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية/ الإنسانية الآتية¹:

1. هدف التنمية المستدامة القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

إنّ الفقر في فلسطين يعود إلى عدة عوامل غالبيتها الساحقة مرتبطة بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، ويدخل ضمن تلك العوامل: استمرار الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصارٍ خانق

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص2.

وغير قانوني على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو الأمر الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية فيها وأعاق تنفيذ كل مبادرة إنمائية ممكنة.

وبالنسبة لقطاع غزة على وجه الخصوص، فقد أدى استمرار الحصار الاقتصادي على قطاع غزة إلى ارتفاع معدلات الفقر فيها بشكل مضطرد، فسياسات الحصار الاقتصادي على قطاع غزة تأتي بما يمنع عنها إمكانية إقامة تجارة داخلية مع الضفة الغربية، كما يحرم الفلسطينيين فيها من إمكانية العمل خارج القطاع. كما وأدى بدء تطبيق إسرائيل لسياسية منع استيراد ما يُسمى "سلع الاستخدام المزدوج" (هي السلع التي تمنع سلطات الاحتلال استيرادها بحجة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية) إلى الحدّ من قدرة فلسطيني القطاع في الحصول على ما يلزمهم من متطلبات العملية الإنتاجية ومواد إعادة الإعمار¹، وهذا ينطبق على الضفة الغربية التي قسمها الاحتلال إلى كانتونات.

ويدخل ضمن تلك العوامل أيضاً قيام الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الحدود والمعابر الدولية، والتحكّم بحركة البضائع والأشخاص والتطبيق الانتقائي لبروتوكول باريس، وهو الأمر الذي أدى إلى تعزيز اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، وساهم في ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني وأدى إلى ارتفاع كلفة المعيشة، وهو ما كان له أثر مباشر على الفئات الفقيرة والأشد فقر².

وقد أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى ارتفاع معدلات الفقر شرقي القدس، حيث أن هناك استراتيجية إفقار ممنهجة تتبّعها سلطات الاحتلال وتستهدف عبرها السكان هناك، وتقوم هذه السياسة على إضعاف الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية بين القدس الشرقية وبقية أنحاء فلسطين، بما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية لسكان شرقي القدس. ومن سياسات الإفقار كذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود مشددة على حركة البضائع

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص21.

² الفقر في الأراضي الفلسطينية: وكالة المعلومات الفلسطينية-وفاء، على الرابط: <https://bit.ly/2SRkNam>

بين الضفة الغربية والقدس الشرقية. يُضاف إلى ذلك كلّه، ما يقوم به جدار الفصل العنصري من إعاقة لسكان القدس الذين يعملون في قطاعي الزراعة وتجارة الأغذية، وما يتكبّده سكان القدس من تكاليف معيشة عالية سببها الأول والأخير قوانين الاحتلال وسياساته وإجراءاته¹، وذلك للضغط على مصادر رزق المقدسيين وإجبارهم على ترك القدس والهجرة خارجها.

وقد أظهرت أرقام الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني أنّ معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في تزايد مضطرد، حيث بلغت نسبته في قطاع غزة 53.0% أي بما يفوق نسبته في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف، حيث تبلغ نسبته في الضفة الغربية 13.9%. وبحسب إحصاءات المركز فقد وصلت نسبة الفقر في كافة الأراضي الفلسطينية 29.2%² وذلك في عام 2017³، فوفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري فإنّ ما نسبته 29.2 من الأفراد في فلسطين عانوا من الفقر في عام 2017، أي أنّ معدل استهلاك الأسرة الشهري بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و3 أطفال) 2470 شيكل، أي مستوى دون خط الفقر، كما أنّ هناك 16.8% من الأفراد الفلسطينيين عايشوا الفقر المدقع في نفس العام، حيث بلغ استهلاك بعض الأسر ما قيمته 1974 شيكل للأسرة الواحدة⁴.

وبالنسبة لقطاع غزة خصوصاً فتظهر الإحصاءات ارتفاع نسب الفقر المدقع من 12.9% عام 2011 إلى 16.8 عام 2017 أي بارتفاع نسبته 5.9%، كما تُظهر الإحصاءات ارتفاع نسبته بين الأفراد من 21.1% عام 2011 إلى 33.8% عام 2017، أي بارتفاع نسبته حوالي 12.7%، وإنّ هذا الارتفاع في معدلات الفقر يأتي بما يُدلّل على أنّ المحاولات

¹ القدس الشرقية المحتلة، المزيد من الفلسطينيين تحت خط الفقر: عرب 48، أخذت بتاريخ 2016/6/22، على الرابط: <https://bit.ly/38vqqS9>

² إنّ ازدياد نسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة يُسهم بشكل أو بآخر في ازدياد معدلات الفقر، فبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت نسبة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني في العام 2017 حوالي 27.7%، حيث بلغت نسبتها في قطاع غزة 43.9% مقابل 17.9% في الضفة الغربية. انظر: مسح القوى العاملة دورة) كاتون ثاني آذار)، رام الله-فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، ص 8.

³ بيان صحفي "السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السبعون لتكبة فلسطين"، رام الله-فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018/5/14.

⁴ نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 10.

الفلسطينية المتعددة في القطاع لمكافحته تصطدم دائماً بسياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي¹.

ورغم الازدياد المضطرد الذي طال الموازنة الفلسطينية العامة عام 2018، حيث بلغت حوالي 5.8 مليارات دولار، وبلغت إجمالي الإيرادات 3.8 مليار دولار، أما التمويل الخارجي لدعم الموازنة وتمويل النفقات التطويرية فبلغ 775 مليون دولار، وبلغت النفقات الجارية وصافي الإقراض 4.5 مليار دولار، والنفقات التطويرية 530 مليون دولار؛ إلا أن استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته أدى إلى الحدّ من إمكانية هذه الموازنة من المساهمة في تخفيف نسب الفقر².

يتضح مما سبق إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يتبع سياسات ممنهجة في أجل إفقار المجتمع الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، حيث يعمل على تدمير كل مقومات الصمود والبنية التحتية، كما يستمرّ في فرض سيطرته على المعابر ومناطق (ج)، كما أن الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة معه شوّهت الاقتصاد الفلسطيني وجعلت منه اقتصاداً تابعاً وكانت سبباً رئيسياً في الفقر البنيوي الذي يعاني منه الفلسطينيون مجتمعاً وأفراداً.

أما بالنسبة للأمن الغذائي³ المقترن بهدف القضاء على الجوع، فإن سياسات الاحتلال الإسرائيلي ساهمت بدرجة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية أدى التوسّع الإسرائيلي في بناء المستوطنات إلى مصادرة الكثير من الأراضي

¹ نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 10-11.

² الحمد الله: 5.8 مليارات دولار قيمة موازنة 2018، الجزيرة.نت، على الرابط: <https://bit.ly/37AY2x2>

³ يُعرّف الأمن الغذائي (Food security) على أنه "توافر الطعام للفرد، وهو معيار لمواجهة الانقطاع المستقبلي أو عدم التوافر الحاد للغذاء بسبب عوامل خطر مختلفة منها الجفاف، ومشكلات الشحن، ونقص الوقود، وعدم الاستقرار السياسي، الحروب". والأمن الغذائي هو أمن يتحقق ما أن تتمكن بلد معين من إنتاج جميع ما تحتاجه من الغذاء الأساسي أو ما تتوفر لديها الاستطاعة لشراؤه من الخارج، وذلك تحت أي من ظروف ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. انظر: الأمن الغذائي، موقع

المعرفة، على الرابط: <https://bit.ly/3kzachj>

الزراعية الخاصة والعامة¹، كما أدى بناء جدار الفصل العنصري إلى خسارة جزء كبير من الأراضي الزراعية الفلسطينية بشكل دائم².

كذلك، فإنّ استمرار وقوع الأراضي المسماة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية المدنية والعسكرية المباشرة والتي تُشكّل ما نسبته 64% من أراضي الضفة الغربية أدى إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية المتواجدة فيها وحرمانهم من حقهم في استغلالها لغايات الزراعة والاستثمار³. كما وأنّ استمرار السيطرة الإسرائيلية في مناطق (ج) وقيامها بفرض قيود على البناء في هذه المناطق حال دون تمكّن الفلسطينيين من إقامة منشآت من أجل تخزين المياه وتوسعة شبكات الري المستخدمة في الزراعة. وهو ما أدى إلى سيادة أشكال الزراعة البعلية في أراضي الضفة الغربية وهي زراعة ذات قيمة إنتاجية منخفضة إذا ما قورنت بأشكال الزراعة المروية المحمية، فالزراعة المروية المحمية تُشكّل ما نسبته 2.3% فقط من مجموع الأراضي المزروعة في الضفة الغربية علماً أنّ إنتاجيتها تفوق إنتاجية الزراعة البعلية بحوالي خمسة عشر مرة⁴.

أما الحصار المفروض على قطاع غزة فيحرم الفلسطينيون من الوصول إلى 35% من أراضيهم الزراعية فيها، وقد أسهم هذا الحصار كذلك في إصابة القطاع الزراعي في غزة بخسائر كبيرة، وأدى إلى تدمير الأملاك والمنتجات الزراعية بما ساهم في تفويض القاعدة

¹ إنّ الاحتلال الإسرائيلي يقوم بإتباع سياسة الضم وعزل التجمعات الفلسطينية، ففي العام 2017 قام الاحتلال الإسرائيلي بالمصادقة على مصادرة نحو 2,100 دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى قيامه بالاستيلاء على مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية عبر توسعة الحواجز الإسرائيلية وإنشاء نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين، كما وأنّه في عام 2017 قام الاحتلال الإسرائيلي بتجديد أوامر الاستيلاء على 852 من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. انظر: جابر، فراس، مرجع سابق، ص 11.

² مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص 25.

³ صوالحة، مرام فراس، استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية: دراسة تحليلية مدينة طولكرم، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، ص 15.

⁴ السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج"، معوقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها "خطط وتحديات"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، سلسلة تقارير خاصة (85)، 2016، ص 13-17.

الإنتاجية. أما بالنسبة للعدوان العسكري المتكرر على القطاع فقد أدى عدوان 2014 إلى تدمير ثلث الأراضي الزراعية وإلى تلوّث العديد من الأراضي الزراعية الخصبة ببقايا المتفجرات، ومنذ عدوان 2014 حدّد الاحتلال الإسرائيلي لصيادي الأسماك في غزة المساحة الساحلية المسموح لهم بالوصول إليها وهي تسعة أميال فقط، وهو ما أثر سلباً على هذا القطاع الإنتاجي المهم في قطاع غزة¹.

وإنّ كلّ هذه الإجراءات والسياسات ساهمت بشكل أو بآخر في انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، فوفقاً للبيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في الأعوام ما بين 2014 إلى 2016 فإنّ هناك ما نسبته 9.54 من الفلسطينيين المقدر عددهم بحوالي نصف مليون فلسطيني يُعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وذلك وفق المقياس العالمي للأمن الغذائي.

أما بالنسبة للصحة الجيدة والرفاه، فإنّ إجراءات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي تحول دائماً دون تمكّن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من تطوير خدمات الرعاية الصحية في فلسطين، ففي الضفة الغربية وقطاع غزة تأتي سياسات الاحتلال لتستهدف الصحة الوقائية والبيئة، حيث يُهدّد تلوث مصادر المياه حياة السكان، فمصادر المياه في الضفة الغربية تشهد مستويات عالية من التلوّث نتيجة لمخلفات المستوطنات غير القانونية، وفي مناطق (ج) تؤدي قيود الاحتلال المفروضة على البناء إلى تردي البنية التحتية لقطاع المياه حيث أنّ هناك العديد من التجمعات المحلية المهمشة في تلك المناطق لا تستطيع الربط مع شبكة المياه².

وفي قطاع غزة على وجه الخصوص فقد أدى استمرار الحصار الإسرائيلي وهجماته المتكررة إلى تهالك البنية التحتية الصحية، فالقيود المفروضة على الواردات في غزة تحول دون تمكّن القائمين على نظام الرعاية الصحية من استيراد المستلزمات والأجهزة الطبية اللازمة،

¹ نصر الله، عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 11.

² مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص 29.

وبحسب إحصاءات وطنية فهناك 223 من الأدوية المدرجة على قائمة الأدوية الضرورية وصل مخزونها في القطاع إلى الصفر بينما تمّ تسجيل نفاذ 198 دواء آخر وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. هذا بالإضافة إلى ما تعانيه مستشفيات القطاع من انقطاع دائم للتيار الكهربائي والافتقار إلى المياه النظيفة، ممّا يُشكّل ضغطاً متزايداً على وزارة الصحة، ويحول دون قدرتها على تأدية وظيفة الرعاية الصحية كما يجب. ومما يُضاف إلى ذلك كلّه، أنّه منذ انطلاق مسيرات العودة السلمية، قام الاحتلال الإسرائيلي بقتل 131 شهيداً وجرح ما يزيد عن 1400 فلسطيني من أهل القطاع، حيثُ أنّ هناك المئات من الجرحى الذين أتت إصاباتهم بشكل إعاقات طويلة الأمد بحاجة إلى علاج طبي دائم ومستمر، وخصوصاً أنّ معظمهم من الأطفال والشباب، وبحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية فإنّ اعتداءات الاحتلال تسببت بإعاقات لـ 196 شخصاً منذ انطلاق مسيرات العودة¹.

وإنّه بحسب إحصاءات واردة عن منظمة الصحة العالمية، فإنّ معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة كان مفتوحاً في العام 2018 لدخول الإمدادات الإنسانية بما في ذلك الإمدادات الطبية، إلا أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي أبقت قيودها المفروضة على دخول المواد الطبية التي تعتبرها ذات استخدام مزدوج، ويُمكن استخدامها لأغراض عسكرية. كما وتشير إحصاءات المنظمة إلى أنّ قيود الاحتلال المفروضة على القطاع الصحي في قطاع غزة تؤثر على عملية توريد مولدات الكهرباء للمستشفيات، ومعدات الاتصال الضرورية لسيارات الإسعاف والتي تستخدمها لأغراض التنسيق فيما بينها. كذلك، فإنّ تلك القيود تؤثر على توريد معدات الوقاية الصحية اللازمة للطواقم الصحية مما يزيد من إمكانية تعرضهم لهجمات الاحتلال. يُضاف إلى تلك القيود فترات الانتظار الطويلة التي يقضيها موظفو الرعاية الصحية في القطاع قبل الحصول على الموافقات لاستلام المعدات الطبية وقطع الغيار المعقدة، والأجهزة اللازمة للعلاج والتأهيل، ومن بينها الأطراف الصناعية².

¹ منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتلّ (تقرير من المدير العام)، منظمة الصحة العالمية، ص 10-11.

² المرجع السابق، ص 10.

ولا يختلف حال القطاع الصحي في القدس الشرقية عن حاله المتردي في الضفة والقطاع، فالنظام الإسرائيلي التمييزي هناك يفرض قيوداً هائلة على تصاريح بناء المستشفيات وتجديد البنية التحتية الصحية، وقد حاولت المستشفيات في القدس الشرقية تحدي القيود الإسرائيلية باستئجار غرف فندقية بغرض استيعاب المرضى الفلسطينيين. كما وتؤدي الحواجز ونقاط التفتيش وجدار الفصل العنصري إلى الحيلولة دون وصول أهالي المناطق المهمشة إلى المستشفيات. وإنه على الرغم من أن هناك العديد من المستشفيات في القدس الشرقية التي تقدم خدمات صحية هي الأعلى جودة في فلسطين، إلا أن قيود الاحتلال المتعلقة بلزوم إصدار التصاريح حالت دون تمكن العديد من فلسطينيي الضفة وغزة من الوصول إليها والحصول على خدمات الرعاية الصحية فيها¹.

وإن سياسات الاحتلال وإجراءاته تؤثر على الصحة النفسية للفلسطينيين، فبسبب التعرض للعنف وظروف الاحتلال المستمرّ بات الكثير من الفلسطينيين يُعانون من اعتلال الصحة النفسية، فبحسب الإحصاءات الواردة عن منظمة الصحة العالمية فإنه وبسبب العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة فإنّ هناك ما يُقدّر بحوالي 21000 شخص يُعانون من اضطرابات صحية نفسية وخيمة أو متوسطة وتزداد هذه المعاناة عند الأطفال².

وبالنسبة للقضايا الاجتماعية المتعلقة بتوفير التعليم الجيد³، فإنّ إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته أدت إلى انعدام البيئة الآمنة التي هي الشرط الأول للتعليم الجيد، فالكثير من الطلبة والمعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية يتعرضون بشكل يومي لاعتداءات جنود الاحتلال الإسرائيلي وذلك في طريقهم إلى المدرسة وأثناء عودتهم منها، حيث يتعرضون

¹ منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي جولان السوري المحتل (تقرير من المدير العام)، مرجع سابق، ص 8-9.

² المرجع السابق، ص 5.

³ يُعرّف التعليم الجيد على أنه "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، والتعليم الجيد هو تعليم يأتي مقترناً بسبع غايات وثلاث وسائل للتنفيذ. انظر: الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، على الرابط:

<https://bit.ly/2XQQW5e>

لمختلف أشكال الانتهاكات عند عبورهم لنقاط تفتيش الاحتلال التي تُشكّل المنافذ الوحيدة لهم للوصول إلى مدارسهم. كذلك، يواصل الاحتلال الإسرائيلي ممارسات الاحتجاز والاعتقال غير القانونية بحقّ العديد من طلاب وموظفي المدارس الفلسطينية. يُضاف إلى ذلك، فإنّ هناك معاناة خاصة يُعاني منها طلاب المدارس في المناطق (ج) حيثُ يضطّرون إلى السير لمسافة 5 كم من أجل الوصول إلى مدارسهم، هذا بالإضافة إلى أنّ هناك 60 مدرسة موجودة في مناطق (ج) معرضة للهدم والتدمير بسبب امتناع سلطات الاحتلال عن منحها التصاريح اللازمة للبناء¹.

وبحسب إحصاءات فقد سجّل العام 2017، 95 اعتداء من قبل الاحتلال الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية، حيثُ تمّ تعطيل الدوام فيها، وأسفرت هذه الاعتداءات عن استشهاد 9 طلاب ومعلم واحد، كما أصيب جرحاً 603 طالباً و55 معلماً بجراح، وتمّ على إثرها احتجاز 1370 طالباً و257 معلماً بشكل غير قانوني. كما أنّ هذه الاعتداءات أثّرت بشكل سلبي على الطلبة وأدت إلى تراجع مستويات تحصيلهم العلمي².

أما المدارس في قطاع غزة فإنّ العدوان الإسرائيلي المتكرّر على القطاع ألحق دماراً هائلاً وأضراراً كبيرة بها، وبحسب إحصاءات فإنّ العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2014 أدى إلى تضرّر 148 مدرسة، وإنّ العراقل التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد مواد البناء حالت دون تمكّن الفلسطينيين من إعادة إعمار المدارس المتضررة وبناء مدارس جديدة، وهو الأمر الذي أدى عدم توفر فصول دراسية كافية لاستيعاب كافة الطلاب، وقاد نحو اكتظاظ الفصول الدراسية، واضطرار أكثر من 85% من مدارس القطاع إلى العمل بنظام الفترتين.

وإنّ مدارس القدس الشرقية الواقعة تحت إشراف بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية تُعاني من تضييقات سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة في حقها، حيثُ يمنع الاحتلال الإسرائيلي الحكومة الفلسطينية من تشييد المدارس وبنائها في القدس، وهو ما يؤدي

¹ التقرير السنوي للانتهاكات الإسرائيلية المرصودة بحقّ العملية التعليمية للعام، وزارة التربية والتعليم العالي، 2017.

² المرجع السابق.

إلى وجود نقص حاد في الفصول الدراسية في المدارس التي تُشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. كما أنّ إشراف سلطات الاحتلال على التعليم في القدس وفّر لها فرصة سانحة للتدخل في شكل المناهج الدراسية المطبقة في المدارس الفلسطينية، حيث تقوم سلطات الاحتلال باستخدام التمويل كوسيلة ضغط على تلك المدارس من أجل إجبارها على تطبيق المنهاج الإسرائيلي في مسعى علني لطمس الهوية والثقافة الفلسطينية¹.

وبالنسبة للمساواة بين الجنسين، فإنّ هناك العديد من ممارسات وسياسات الاحتلال التي يُمكن تصنيفها كسياسات تمييزية ضدّ النساء الفلسطينيات، فالنساء في القدس الشرقية ومناطق (ج) يواجهن باستمرار سياسات هدم وتدمير لمنزلهنّ ومصادرة أراضيهنّ وتقييد إمكانية حصولهنّ على إمدادات الماء والكهرباء، كما وأنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي تُعيق مسألة وصول النساء الفلسطينيات للعدالة لا سيما في تلك المناطق الغير خاضعة لإشراف السلطة الفلسطينية التي لا تستطيع الوصول إليها والعمل فيها².

وبحسب ورقة حقائق حديثة صادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بخصوص أوضاع النساء الفلسطينيات عام 2018، فإنّ السياسات التمييزية والعنصرية الإسرائيلية ضدّ المرأة الفلسطينية تظهر بشكل واضح وصريح في استهدافه المتكرر للنساء المشاركات في مسيرات العودة، حيثُ استشهدت خمس نساء نتيجة لإصابتهنّ بالرصاص الحيّ. وتظهر سياسات الاحتلال كذلك، في الانتهاكات والإجراءات التكتيلية بحقّ الأسيرات الفلسطينيات داخل سجون الاحتلال، فبحسب الورقة فإنّ الأسيرات يعانين من الازدحام الشديد داخل الغرف، والإهمال الطبي، وحرمانهنّ من زيارات الأهالي والمحامين، وحرمانهنّ من الحصول على احتياجاتهنّ من الخارج، هذا بالإضافة إلى الاعتداء المتكرّر عليهنّ من قبل القوات التي تسمى (النحشون)، وعدم توفير مساحات الخصوصية اللازمة لهنّ بفعل انتشار كاميرات المراقبة في ساحة الفورة وأقسام السجون³.

¹ الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2015-2016، وزارة التربية والتعليم العالي، 2017.

² الحرمان من العدالة، هيئة الأمم المتحدة، 2014.

³ ورقة حقائق أوضاع النساء الفلسطينيات 2018، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، على الرابط:

<https://bit.ly/39LbUGr>

إذن، فإنّ الباحثة تتوصل مما سبق إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يتبع سياسات منهجة تستهدف تعطيل العملية التنموية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الإنسانية والاجتماعية، حيث أنّ هذه السياسات جميعها تقف كعقبات تحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على تأدية دورها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في هذه الأبعاد.

2. أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها البيئية والسياسية

إنّ هناك العديد من السياسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي وتؤثر على أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها البيئية المتعلقة بتوافر المياه وخدمات الطاقة وضمان التنوّع الحيوي والحفاظ على البحار والمحيطات والنظم البرية. وأبعادها السياسية المتعلقة بإنشاء مدن ومجتمعات بشرية آمنة ومسالمة وتتوفر فيها العدالة للجميع.

وتهدف خطة التنمية المستدامة 2030 من حيث أبعادها البيئية والسياسية إلى تحقيق الأهداف الآتية¹:

1. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
2. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.
3. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامان.
4. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.
5. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

¹ مجلس ريس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص2.

6. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي

7. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

8. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

فبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة في أبعادها البيئية، فقد أثر الاحتلال الإسرائيلي على قدرة الحكومة الفلسطينية على متابعة وتنفيذ هذه الأهداف، فعلى إثر الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 قامت إسرائيل بالتحصل من جميع الاتفاقيات المعمول بها قبل الاحتلال، وأعطت لنفسها حق السيطرة على الموارد المائية في فلسطين وذلك في مخالفة واضحة وصريحة للقوانين الدولية. وإنه منذ ذلك الحين، يواصل الاحتلال الإسرائيلي مساعيه من أجل السيطرة على الموارد المائية وحرمان السكان الفلسطينيين منها، فمنذ اتفاق أوسلو¹ فرض الاحتلال الإسرائيلي سيطرته على الموارد المائية في الضفة الغربية وحدد حصة معينة منها للفلسطينيين، وحجم هذه الحصة بقي ثابتاً على الرغم من مرور السنوات وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة في توزيع المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين².

وإنّ التوزيع غير العادل للمياه يظهر جلياً في قيام الاحتلال الإسرائيلي بتقليص النسبة المخصصة لفلسطين من خزان المياه المائي الجبلي الذي يُسيطر عليه وينقسم مياهه مع

¹ إنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي خالفت ما نصّت عليه اتفاقية المرحلة الانتقالية في أوسلو والتي تضمنت على اعتراف إسرائيلي صريح بالحقوق المائية الفلسطينية، فقد جاء في نص الاتفاقية: "تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق للتوصل إلى تسوية بشأنها في اتفاقية الحل النهائي" فالتعريف الصريح لهذه الحقوق تأجل إلى مفاوضات الحل النهائي. انظر: حلس، راند محمد: الاتهامات الإسرائيلية للحقوق المائية في فلسطين، غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الإنسان الفلسطيني، 2017، ص3.

² علقم، فرحان موسى حسين، النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات (أوسلو) المخزون المائي نموذجاً، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص47.

الفلسطينيين، فبعد أن كان الاحتلال يُسيطر على ما نسبته 83% من مياه الخزان مع حصول فلسطين على 17% أصبح يُسيطر على 87% في حين تضاعلت نسبة فلسطين إلى 13%¹.

وإن إقامة البنية التحتية لتخزين مياه الأمطار في الضفة الغربية أو تطوير الموارد وحفر الآبار الارتوازية مقيد بسياسات الاحتلال وإجراءاته، حيث أن ذلك كله يتطلب الحصول على تصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية وهو ما لا تقوم هذه الإدارة بمنحه في الغالب².

وإن كل هذه الإجراءات في الضفة الغربية أدت إلى عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تلبية متطلبات السكان المتزايدة من المياه، وهو ما دفعها إلى شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية وزاد من الأعباء المالية عليها، ففلسطين تشتري 70 مليون متر مكعب سنوياً من المياه، وهذا الرقم سوف يزداد مع حلول عام 2020³.

وفي قطاع غزة فقد أدى الحصار الإسرائيلي المستمر على القطاع إلى عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على توفير المياه النظيفة للسكان، وذلك بسبب عدم وجود مصادر تمويلية لإقامة منشآت من أجل تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وحتى تلك المنشآت التي نجحت الحكومة في تشييدها مثل المحطة الكبرى لتحلية مياه البحر، فقد أدى النقص في الكهرباء ومصادر الطاقة إلى عدم إمكانية تشغيلها والاستفادة منها كما يجب⁴.

ولا تقتصر سياسات الاحتلال الإسرائيلي المنتهكة للحقوق الفلسطينية المائية على ذلك، فهناك مشكلة المياه العادمة غير المعالجة التي تتدفق من المستوطنات سنوياً إلى جداول ووديان الضفة الغربية وتشكل تهديداً حقيقياً على صحة السكان الفلسطينيين، فهذه المياه العادمة التي تنتجها المستوطنات يتدفق منها سنوياً 5.5 مليون متر مكعب وتشكل ما نسبته 38% من إجمالي

¹ تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، وكالة المعلومات الفلسطينية-وقا، على الرابط: http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=2366

² سلامة، عبد الغني، "الصراع على المياه في فلسطين.. واقع وحلول"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، 2014، ص37-38.

³ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص45.

⁴ حلس، رائد محمد، مرجع سابق، 5-6.

المياه العادمة في الضفة الغربية، وفي ظل القيد التي يفرضها الاحتلال على الحكومة الفلسطينية بحيث يمنعها من تطوير قدراتها في معالجة هذه المياه، تزداد أضرار هذه المياه على الصحة والبيئة على حدٍ سواء¹. في حين شرعت إسرائيل منذ تنفيذ اتفاقيات أوسلو بسحب المياه الجوفية في الضفة الغربية وخصوصاً في باطن قطاع غزة واستبدالها بالمياه العادمة، لذلك يقبع قطاع غزة فوق بحيرة من المياه العادمة، وكثيراً ما هددت إسرائيل بإغراق القطاع بهذه البحيرة العادمة.

وإنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي حالت دون تمكّن الفلسطينيين من الحصول على طاقة نظيفة وميسورة التكلفة، فرغم أنّ هناك نصوص في اتفاقية أوسلو نصّت على وجوب نقل مسؤولية توليد الكهرباء للحكومة الفلسطينية، إلا أنّ نقل هذه المسؤولية لم يتم سوى لقطاع غزة وذلك عند قيام إسرائيل بفكّ الارتباط عنها عام 2005، ففي الضفة الغربية ما زال توليد الكهرباء خاضعاً للمسؤولية الإسرائيلية، حيثُ تعتمد الحكومة الفلسطينية على إسرائيل للحصول على متطلباتها من الطاقة الكهربائية وهو ما يؤدي إلى تراكم ديونها لصالح شركة كهرباء إسرائيل، حيثُ أنّ إسرائيل تلجأ إلى اقتطاع تلك الديون من إيرادات المقاصّة التي تتولى مهمة جمعها بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يزيد من العبء المالي على الحكومة².

كذلك، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي يضع قيوداً كثيرة على تطوير مصادر الطاقة في الضفة الغربية، ففي مناطق (ج) يحتاج إنشاء نقاط توصيل جديدة أو زيادة سعة النقاط الموجودة إلى تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي تصاريح لا تُعطى تلك الإدارة بسهولة. كذلك، يمنع الاحتلال الإسرائيلي الحكومة الفلسطينية من إقامة منشآت طاقة متجددة في مناطق (ج) وهو الأمر الذي يقوّض من تطلعاتها الرامية نحو الانتقال التدريجي إلى هذا النوع المستدام من الطاقة³.

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص 45.

² حميض، بشار، في ظلّ سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على إنتاج الطاقة في فلسطين "استقلال الطاقة أولاً"، 2013/1/27، على الرابط: <https://bit.ly/3bOMzNy>

³ مشاريع الطاقة المتجددة الفلسطينية إلى أي مدى تحقق الانفكاك في قطاع الكهرباء عن إسرائيل؟، صحيفة الحدث، [HTTPS://BIT.LY/32DB5IK](https://bit.ly/32DB5IK)، على الرابط: 2019/6/25

أما في قطاع غزة فقد أدى الحصار الإسرائيلي المستمر على القطاع إلى عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة، كما أن قيام الاحتلال الإسرائيلي باستهداف محطة توليد الكهرباء أثناء عدوانه على القطاع عام 2014 أضعف من قدرتها على توليد الكهرباء وأدى إلى حدوث أزمات متكررة في إمدادات الكهرباء. كذلك، فإنّ هناك العديد من القيود الإسرائيلية التي تحول دون تمكنّ الحكومة الفلسطينية من استغلال احتياطات الغاز المكتشفة قبالة ساحل غزة وتقدر بحوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي¹.

وإنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي تأتي بما يعوق جهود الحكومة الفلسطينية لإدارة النفايات، فرغم أنّ الحكومة الفلسطينية وضعت عدة استراتيجيات لإدارة النفايات في الضفة الغربية إلا أنّ إقامة المنشآت اللازمة لذلك بقي مرهوناً بإرادة وموافقة الاحتلال، حيث أنّ جميع الأراضي التي تصلح لإقامة مثل هذه المنشآت تقع في المناطق (ج)² وبالتالي غالباً ما ترتبط بموافقة غلاة المستوطنين المتطرفين.

كذلك، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي وبموجب اتفاق أوسلو يمنع الحكومة الفلسطينية من إقامة منشأة خاصة بالتخلّص من النفايات الخطرة، حيثُ تنصّ الاتفاقية على أنّ التخلّص من هذه النفايات يجب أن يتم في مطمر نفايات إسرائيلي بعد نقلها إليه. ورغم عدم وجود منشآت للتخلّص من النفايات الخطرة في الأراضي الفلسطينية فإنّ الاحتلال الإسرائيلي قام بإقامة 15 منشأة غير شرعية في الضفة الغربية وذلك لأغراض التخلّص من النفايات الخطيرة التي يتم نقلها من إسرائيل، وإنّ هذه القضية أثارها المجتمع الدولي بموجب اتفاقية بازل المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلّص منها عبر الحدود، حيثُ أكدت الأمانة العامة للاتفاقية أنّ قيام إسرائيل بنقل النفايات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية هو عمل غير قانوني ويُمثّل خرقاً للاتفاقية³، لذلك يُمكن للطرف الفلسطيني تفعيل هذه القضية أمام المحاكم الدولية بعد حصول

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص49.

² الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان، القدس: معهد الأبحاث التطبيقية، 2011، ص9.

³ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص50-51.

فلسطين على دولة بصفة مراقب في 2012/12/29 ودخولها عضوية العشرات من المنظمات الدولية.

وإنّ سياسات الاحتلال وإجراءاته تحدّ من قدرة الفلسطينيين على التكيف مع ظاهرة التغيّر المناخي والتعامل مع آثارها، فهناك العديد من القيود الإسرائيلية المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأرض والموارد المائية، وهناك عوائق إسرائيلية عديدة تحول دون إمكانية قيام الحكومة الفلسطينية بتطوير البنية التحتية المائية وحفر الآبار، هذا بالإضافة إلى ما سببه العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة حيثُ أدى إلى تدمير الآبار والأراضي الزراعية ومحطات معالجة الصرف الصحي. ومما يحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على التكيف مع ظاهرة تغيّر المناخ، غياب السيادة الفلسطينية عن العديد من المناطق بفعل القيود السيادية وهو ما يؤدي إلى الحيلولة دون إمكانية الحكومة من تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة للحدّ من بصمتها الكربونية. كذلك، فإنّه مما يحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على تطوير المبادرات من أجل التخفيف من أثر التغير المناخي، الافتقار إلى الأدوات والبيانات اللازمة لرصد الظاهرة، فعدم تمكن الحكومة من الوصول إلى المناطق (ج) في الضفة الغربية يجعلها غير قادرة على رصد تأثير المناخ على بيئتها. أما في قطاع غزة فإنّ استمرار الحصار على القطاع يحول دون تمكن الحكومة من استيراد المعدات التكنولوجية اللازمة لرصد الظاهرة بشكل دقيق¹.

وإنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته تحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، والنظم الإيكولوجية البرية، فبالنسبة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، فقد أدى العدوان الإسرائيلي المستمرّ على قطاع غزة والاستهداف المقصود لمحطة توليد الكهرباء إلى إيقاف ثلاث محطات مخصصة في القطاع لمعالجة مياه الصرف الصحي، وهو ما أدى إلى اضطراب الحكومة الفلسطينية إلى تفريغها في البحر وذلك في ظلّ انعدام وجود خيارات بديلة، وإنّ هذه المياه التي يفرض الاحتلال

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص53.

الإسرائيلي قيوداً عديدة على شراء مواد البناء اللازمة لإقامة منشآت خاصة لمعالجتها، تزداد معدلات تفريغها في البحر عاماً بعد عام، ويزداد معها التهديد للبحر وموارده¹.

كذلك، فإنه على الرغم من أنّ اتفاقية أوسلو منحت الفلسطينيين في غزة حقّ الصيد حتى مسافة 20 ميلاً بحرياً من الساحل، إلا أنّ الاحتلال الإسرائيلي قلّص المساحة المسموح بها الصيد من ساحل غزة إلى 3 أميال بحرية، مع وجود استثناءات تسمح بوصول الصيادين إلى 6 أو 9 أميال²، وهذا كلّه شكّل خطراً على النظام الإيكولوجي الساحلي لغزة، حيثُ أنه أدى إلى لجوء الصيادين إلى صيد الأسماك الصغيرة التي لم تبلغ سنّ التكاثر بعد، كما أدى إلى استنفاد حاد لمخزون الأسماك. وبحسب إحصاءات وطنية فقد تراجعت كميات الصيد في العام 2016 إلى حوالي 3305 طن بعد أن كانت تُقدّر بحوالي 4000 طن في عام 1999. وإنّ استمرار هذا التراجع في كميات الصيد يُمثّل تهديداً كبيراً للأمن الغذائي لسكان القطاع³.

وإنّ سياسات الاحتلال وإجراءاته تحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على معالجة القضايا البيئية، فغياب السيادة الفلسطينية عن الأرض يقوّض مساعي الحكومة الفلسطينية من أجل إدارة المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي وحمايتها⁴.

ومن سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تُهدّد النظم الإيكولوجية البرية في فلسطين التدرّع بإقامة المحميات الطبيعية من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، حيثُ أنّ هناك 48 محمية طبيعية تمت إقامتها على مساحة 13% من مساحة الضفة الغربية، وهذه المحميات وعلى الرغم من الادّعاء الإسرائيلي بأنّ إقامتها تمّت لأغراض متعلقة بحماية النظام الإيكولوجي

¹ تأثيرات أزمة المياه في غزة على الصحة العامة، كاليفورنيا: مؤسسة Rand، 2018، ص5-6.

² تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة في الفترة (2009/9/1) وحتى (2013/8/31)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرابط: <http://www.pchrgaza.org/files/2013/fishermen4.pdf>

³ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص55.

⁴ التقرير الوطني الخامس للتنوع الحيوي، 2015، ملخص إحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص38.

البري إلا أن السماح للمزارعين الإسرائيليين بالزراعة في العديد منها تؤكد على أن الاحتلال الإسرائيلي ماضٍ بتحويلها إلى أراضي زراعية¹.

إضافةً إلى ذلك، فقد قام الاحتلال الإسرائيلي طوال سنوات احتلاله للشعب الفلسطيني باقتلاع ما يزيد عن 1.5 مليون شجرة زيتون فلسطينية، مما يُشكل تهديداً حقيقياً أمام الحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية في الأرض الفلسطينية².

إنّ تحقيق التنمية المستدامة في النظم البرية الإيكولوجية في فلسطين يكاد يكون مستحيلًا، فبسبب قيام الاحتلال الإسرائيلي ببناء المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري تقلّصت مساحة الغابات الخضراء والتنوع البيولوجي³ من مستوى 4.3 إلى مستوى أقل من 1.5 وذلك ما بين أعوام 1998 و2004. كذلك، فإنّ إقدام الاحتلال الإسرائيلي على إقامة المناطق المغلقة (ونقصد بها المناطق المحصورة بين جدار الفصل العنصري والخطّ الأخضر عام 1948) أدى إلى حدوث آثار بيئية خطيرة، فهذه المناطق تحتوي على 39 منطقة حرجية و40 منطقة محمية، أي ما نسبته حوالي 55.5% من المناطق الحرجية في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى ما لجدار الفصل العنصري من تأثير كبير على الأراضي الزراعية والغطاء النباتي والتنوع الحيوي في فلسطين⁴.

وبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة في أبعادها السياسية، فقد أثر الاحتلال الإسرائيلي على قدرة الحكومة الفلسطينية على متابعة وتنفيذ هذه الأهداف، فالاحتلال الإسرائيلي وسياساته مثلّ التحدي الأكبر أمام قدرة الحكومة الفلسطينية على إنشاء مدن ومجتمعات بشرية آمنة ومسالمة وتتوفر فيها العدالة للجميع، ومن أبرز تلك السياسات:

¹ التقرير الوطني الخامس للتنوع الحيوي، 2015، ملخص إحصائي، مرجع سابق، ص31-32.

² مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص57.

³ إنّ التنوّع البيولوجي هو مصطلح على تنوّع الحياة على الأرض والأنماط الطبيعية التي تُشكّلها. أنظر: اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، على الرابط: <https://bit.ly/2S51PgW>

⁴ المرجع السابق، ص57.

1. جدار الفصل العنصري الذي يُكرّس حصار الفلسطينيين في معازل يتم إنشائها بحيث تفصل بين البلدات والقرى الفلسطينية داخلياً من جهة وتعزل القدس عن الضفة الغربية من جهة أخرى. فسياسة إنتاج المعازل في الضفة الغربية تكرّس حالة هي أقرب ما يكون إلى السجون الجغرافية التي تكون المستوطنات فيها أشبه بالجدران، والحواجز بمثابة بوابات تُفتح بتصريح لوقت محدد يجب على الفلسطينيين بعد انقضائها العودة إلى السجن¹.

2. السياسات التمييزية الإسرائيلية التي تُعاني منها التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية، فجدار الفصل العنصري أدى إلى عدم قدرة تلك التجمعات على إنشاء بنية تحتية تعليمية وصحية ملائمة. كذلك، فإنّ الإدارة الإسرائيلية تمتنع عن منح السكان الفلسطينيين تصاريح لبناء المساكن والبيوت على الرغم من وجود نقص شديد فيها. هذا بالإضافة إلى سياسات الاحتلال في الهدم والتدمير المستمرّ للمنشآت والمساكن تحت ذرائع عدم حصولها على تراخيص².

3. التقييدات الإسرائيلية الموضوعة على استيراد مواد البناء من أجل إعادة إعمار المساكن والبنية التحتية التي دمرها العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، فالاحتلال الإسرائيلي يمنع الحكومة الفلسطينية من استيراد هذه المواد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في مدن قطاع غزة والمتوقفة على إعادة إعمارها، وكلّ ذلك تحت ذريعة إمكانية الاستخدام المزدوج لهذه المواد لأغراض عسكرية³.

4. النظام التمييزي الذي يقوم عليه نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية والذي يتمّ عبره محاكمة الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، فهذا النظام يختلف كثيراً عن النظام الذي يخضع له المستوطنون الإسرائيليون الذين يُطبّق عليهم القانون المدني الإسرائيلي، حيث أنّ إجراءات الحماية للمحتجزين الفلسطينيين أثناء الاستجواب تأتي

¹ نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان، استراتيجيات السيطرة على الأرض وبناء المعازل، ط1، رام الله-فلسطين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2017، ص69-73.

² عياش، عدنان حسين، جدار الفصل العنصري جرافة التطهير العرقي في القدس، جامعة القدس المفتوحة، ص84.

³ المرجع السابق، ص84.

ضمنه في حدودها الدنيا وتقلّ كثيراً عن المعايير القانونية المدنية الإسرائيلية والدولية. كذلك، فإنّ هذا النظام التمييزي يسمح باعتقال الفلسطينيين المشتبه بهم واحتجازهم دون توجيه اتهام رسمي لهم وتقديمهم للمحاكمة، بحيث تصدر أحكام عالية بحقهم تختلف عن الأحكام التي تصدر عند قيام المستوطنين الإسرائيليين بارتكاب جريمة مماثلة بل أكثر إجراماً¹.

5. الغياب التام للقانون في المناطق (ج) والمناطق المغلقة والمنطقة (H2) بالخليل والمناطق التي قامت إسرائيل بضمها من القدس الشرقية على جانب الضفة الغربية من جدار الفصل العنصري، فهذه المناطق جميعها تقع تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية وتمنع قوات الأمن الفلسطينية من الوصول إليها لفرض الأمن وتطبيق القانون. ويواجه الفلسطينيون فيها العديد من الممارسات والسياسات التمييزية الممارسة ضدهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومن هذه الممارسات مثلاً، ما يواجهه 40 ألف فلسطيني يعيشون في المنطقة (H2) في الخليل بجانب المئات من المستوطنين الإسرائيليين من قيود مفروضة على تنقلاتهم في العديد من الطرق، ومن إغلاق أكثر من 500 منشأة صناعية ووقف نشاط أكثر من 1000 منشأة أخرى ومن السماح للمستوطنين بالتعرّض لهم بالتحرش والاعتداء الجسدي دون محاكمة أو مساءلة أو عقاب².

6. سياسة الاعتقال الإداري دون محاكمة أو اتهام فقد وصل عدد المعتقلين الفلسطينيين إلى 750 في منتصف عام 2016، كما وأقدم الاحتلال الإسرائيلي على اعتقال الأطفال الفلسطينيين ليلاً واستجوابهم دون حضور محامين، وإجبارهم على توقيع اعترافات لا يفهمونها باللغة العبرية³.

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص77.

² تحت غطاء الأمن: السياسة الإسرائيلية في مدينة الخليل كوسيلة لنقل سكانها الفلسطينيين قسرياً: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، أيلوز/ سبتمبر 2019، على الرابط: <https://bit.ly/2HzWngy>

³ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص77.

7. تقييدات الاحتلال الإسرائيلي التي تمنع التوسّع في بناء المدن الفلسطينية، في حين تسمح بالتوسّع في بناء المستوطنات الإسرائيلية، فجار الفصل العنصري والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين والقيود الإسرائيلية المفروضة على البناء في المنطقة (ج) هي كلّها سياسات إسرائيلية تحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على التوسّع في المدن الفلسطينية أفقياً¹.

8. الممارسات الإسرائيلية التي قضت العديد من المحاكم الدولية بأنّها تُشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتضم جدار الفصل العنصري، وضم القدس الشرقية، وتوسيع المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والقتل خارج ساحات القضاء، والاحتجاز الإداري التعسفي².

ثانياً: أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاقتصادية

إنّ هناك العديد من السياسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي وتؤثر على أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاقتصادية المتعلقة بتحقيق اقتصاد فلسطيني مستقل يتميز بالنماء والشمولية والاستدامة، بحيث تتوفر فيه بنية صناعية قوية، وعمالة كاملة ومنتجة وفرص عمل لائقة.

وتسعى خطة التنمية المستدامة 2030 إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الآتية³:

1. تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق.

¹ شبيطة، ربما، نحو سياسات تعزيز التنمية في مناطق (ج)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، على الرابط: <https://bit.ly/2HExz6Y>

² مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص77.

³ المرجع السابق، ص2.

2. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

إنّ معظم سياسات الاحتلال التي تُهدَف إلى تفويض جهود الحكومة الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية هي سياسات مرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية¹ التي تمّ توقيعها بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، حيثُ جاءت لتُحكم العلاقات الاقتصادية بينهما خلال الفترة الانتقالية، وشملت في بنودها العديد من الجوانب الاقتصادية وجاءت ديباجتها لتؤكد على ضرورة تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وإعطاء الفلسطينيين الفرصة ليقوموا باتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم وبما يتسق مع أولويات خططهم التنموية².

فعلى الرغم مما ورد في صيغة ديباجة اتفاقية باريس الاقتصادية، إلا أنّ بنودها تضمنت في منتها على نصوص أضعفت من قدرة السلطة الفلسطينية على اتخاذ سياسات اقتصادية تتميز بالاستقلالية وتتماشى مع أولويات الشعب الفلسطينيّ ومما تضمنته الاتفاقية في بنودها:

1. الإبقاء على نظام الغلاف الجمركي الذي كان موجوداً قبل قيام السلطة الفلسطينية وتحويله من أمر واقع بسلطة الاحتلال إلى اتفاق تعاقدي بين الطرفين.

2. إلزام السلطة الفلسطينية بالسياسات الضريبية الإسرائيلية مع ترك هامش بسيط للفلسطينيين يسمح لهم بصياغة سياسات اقتصادية حرة في جوانب محددة ولعدد محدود من السلع ضمن ما يُعرف بقوائم السلع "أ" و"ب"، ومثال ذلك أنّ الاتفاقية ألزمت السلطة الفلسطينية بتطبيق مستوى التعرفة الجمركية كحدٍ أدنى بحيث لا تقل ضريبة القيمة المضافة عن نقطتين من

¹ اتفاقية باريس الاقتصادية: هو الاسم المتداول للبروتوكول الاقتصادي الملحق باتفاقية غزة-أريحا، التي تمّ توقيعها بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 1994 بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير، ليتم بعد ذلك تحويلها لتصبح جزءاً من اتفاق أوسلو 2 وهو اتفاق المرحلة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة الذي تمّ توقيعه بتاريخ 24 و28 أيلول/ سبتمبر 1995. انظر: اتفاقية باريس الاقتصادية، 1994/4/29، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية - وفا-، على الرابط: <https://bit.ly/3c0li9M>

² عبد الله، سمير وأجلند، أنا، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2005، ص31-32.

تلك المعمول بها في إسرائيل. كذلك، فقد أعطت الاتفاقية السلطات الإسرائيلية مسؤولية التفتيش على البضائع وجمع الإيرادات الضريبية عند مرورها عبر المعابر الإسرائيلية، وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان السلطة الفلسطينية القدرة على مراقبة الأسواق الفلسطينية وضبط التسربات المالية الناشئة عن الاستيراد المباشر وغير المباشر.

3. إن اتفاقية باريس الاقتصادية جعلت الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً للتقلبات التي قد تحصل في السياسات النقدية الإسرائيلية، وتغيّر سعر صرف العملة الإسرائيلية.

4. أعطت الاتفاقية سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحقّ في جمع وتحويل إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية وهو الأمر الذي استخدمه الاحتلال وسيلة لابتزاز السلطة الفلسطينية سياسياً في عدة حالات¹.

5. قامت اتفاقية باريس الاقتصادية بتحديد النظام المالي المتاح في السوق الفلسطينية²، حيث نصّت على إنشاء سلطة نقدية وقامت بتحديد إطار عملها في مجموعة من البنود على أساس السوق الحرة والتعاملات المالية العالمية، كما سمحت الاتفاقية للبنوك الإسرائيلية بالعمل داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وقامت الاتفاقية بتثبيت الشيك كعملة رئيسة داخل السوق الفلسطينية، حيث ربطته بالودائع كما أعطت لبنك إسرائيل مهمة إدارة الودائع بعملة الشيك، وهو الأمر الذي جعله يتصرف كما لو كان بنكاً مركزياً للشيك داخل مناطق السلطة، مع بقاء إدارة بسيطة لسلطة النقد الفلسطينية.

6. تضمنت اتفاقية باريس على بند خطير يتعلّق بالزراعة وهو البند (51) من الاتفاقية³، فهذا البند سمح للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بالتبادل الحرّ للمنتجات الزراعية دون جمارك أو ضرائب، وهو الأمر الذي أعاق قدرة السلطة الفلسطينية على حماية الأسواق الفلسطينية من

¹ معهد ماس، الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019، ص2-3.

² انظر: اتفاقية باريس الاقتصادية، 1994/4/29، البند (21) والبند (22)، على الرابط: <https://bit.ly/2wNvPpV>

³ انظر: المرجع السابق، البند (51).

المنتجات الزراعية التابعة للاحتلال، مما أدى إلى إغراق السوق الفلسطينية بهذه المنتجات، وهو ما أثر على القطاع الزراعي الفلسطيني الكبير والحيوي وساهم في إضعافه ومنع من تطوره وظهوره كجزء أساسي من بنية اقتصاد الصمود، ونقصد باقتصاد الصمود ذلك الاقتصاد الذي يقوم على نشوء وتطور قطاع زراعي إنتاجي منظم وقوي، تعتمد فيه عدد كبير من الأسر الفلسطينية على الإنتاج الزراعي والحيواني.

7. إن اتفاقية باريس الاقتصادية نصّت في بنودها على استمرارية فتح السوق الفلسطينية أمام المنتجات الصناعية الإسرائيلية، كما تضمنت الاتفاقية كذلك على بعض البنود التي أخضعت قطاع السياحة الفلسطيني لتحكم الشركات السياحية الإسرائيلية، ففي ظل عدم وجود معايير أو مطارات خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية يبقى قطاع السياحة وما يجنيه من دخل كبير خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية¹.

وإنه مما يؤخذ على اتفاقية باريس الاقتصادية أيضاً أنها نصّت في بنودها على تشكيل لجنة اقتصادية -فلسطينية- إسرائيلية مشتركة تتكفل بمتابعة وتنفيذ بنودها، وذلك كبديل عن وجود مرجعية دولية محددة تتكفل بمتابعة تنفيذ تلك البنود ومعالجة الإشكاليات ذات العلاقة. وقد أدى اندلاع الانتفاضة الثانية نهاية عام 2002 إلى توقّف عمل اللجنة الاقتصادية وما انبثق عنها من لجان فرعية وهو ما أدى إلى تعطيل متابعة تنفيذها. ويؤخذ على اتفاقية باريس كذلك أنها جعلت تعديل أيّ من بنودها مشروطاً بموافقة مسبقة سلطات الاحتلال².

إنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت القوة من أجل إجبار السلطة الفلسطينية على تنفيذ بنود الاتفاقية وأعفت نفسها من أي التزام بها، كما أنّ سلطات الاحتلال أخلت ببنود الاتفاقية المتعلقة بحرية الحركة، حيث قامت بفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وفرض حصار اقتصادي كامل على قطاع غزة وذلك منذ عام 2007³.

¹ جابر، فراس، خصخصة فلسطين، وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله - فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإتماء، 2010، ص90.

² مراجعة نقدية لاتفاقية باريس الاقتصادية، 2011/11/2، ص2-3، على الرابط: <https://bit.ly/32B8pQB>

³ معهد ماس، الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، التحديات ومتطلبات النجاح، مرجع سابق، ص3.

ويُمكن تلخيص أبرز الإشكاليات التي تواجه السلطة الفلسطينية اليوم والمرتبطة بشكل رئيس باتفاقية باريس الاقتصادية بالآتي¹:

1. التجارة والاستيراد: فالسلطة الفلسطينية ملتزمة بالسياسات التجارية الإسرائيلية من جمارك وضرائب وإجراءات وصحة ومواصفات، وسياسية حظر الاستيراد، واتباع القيود الإسرائيلية، والمنع من استيراد بعض السلع.

2. الضرائب والشؤون المالية: إنّ اتفاقية باريس حدّت من تحكّم السلطة بنسب الضرائب غير المباشرة، حيث جعلت لها هامشاً ضيقاً جداً، كما أعطت الاتفاقية لإسرائيل حقّ احتكار البيانات الخاصة بالضرائب والتدفقات التجارية بين السوقين.

3. رسوم تحويل أموال المقاصة: أعطت الاتفاقية إسرائيل حقّ اقتطاع 3% بدل خدمات على الواردات في السوق الفلسطينية. وهذه النسبة كما -أورد تقرير البنك الدولي- هي نسبة كبيرة فينبغي ألا تتجاوز 6 في الألف وينبغي أن تأتي متوافقة مع حجم التجارة.

4. ضريبة القيمة المضافة: فنسبتها كما نصّت الاتفاقية هي نسبة كبيرة إذا ما قيست مع حاجة ومستوى الاقتصاد الفلسطيني، فيجب ألا تنخفض قيمتها عن نقطتين مؤبقتين مقارنة بضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية.

5. الضرائب غير المباشرة ورسوم الخروج عبر جسر الملك حسين وبدل تكاليف العلاج الصحي والرسوم على الغاز والبتترول: فإسرائيل لا تقوم بالنقيد بمعادلة اقتسام رسوم المغادرة، وتقوم برفعها دون مبرر ودون تحويل القيمة الزائدة إلى الخزينة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر آلية للتدقيق على تكاليف العلاج الصحي، وقيام إسرائيل باحتكار أسعار الغاز والبتترول.

¹ معهد ماس، كيف يمكن تعديل الاتفاق الاقتصادي لعام 1994 بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2019، ص4-5.

6. العمل: فالمشغل الإسرائيلي يخالف ما نصّت عليه الاتفاقية عندما يقوم بتشغيل العمال الفلسطينيين، حيث أنه وبدلاً من أن يلجأ إلى مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل الفلسطينية من أجل تشغيل العمال، فإنه يقوم بالترتيب مع سماسرة فلسطينيين وإسرائيليين.
7. السياسة النقدية: فهي مرتبطة بشكل كامل بالسياسة النقدية الإسرائيلية، حيث لا يُسمح بإصدار عملة فلسطينية، ولا يُسمح كذلك بتصدير فائض الشيكال إلى إسرائيل.
8. اقتطاعات إسرائيل من عائدات المقاصة الفلسطينية بشكل أحادي الجانب دون وجود شفافية في المحاسبة، ودون الإفصاح عن مبالغ المقاصة الحقيقية.
9. الزراعة والصناعة وقضايا التأمين: إن القيود الإسرائيلية المفروضة بحسب اتفاقية باريس الاقتصادية- على إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل تؤدي إلى تكبد الفلسطينيين خسائر كبيرة، حيث أن تلك القيود التي تشمل التفتيش والانتظار على الحواجز تتسبب في تلف جزء كبير منها في كثير من الأحيان. كما أن الاتفاقية توقع المسؤولية التأمينية عن الحوادث التي تقع في مناطق (ج) على عاتق صندوق التأمين الفلسطيني وذلك رغم وقوع تلك المناطق ضمن السيطرة الإسرائيلية الفعلية.
10. مناطق (ج): حيث تنص الاتفاقية المرحلية على أن أوراق ملكية الأراضي وتراخيص البناء في مناطق (ج) خاضعة للإدارة المدنية الإسرائيلية بحيث لا يوجد للسلطة الفلسطينية أي صلاحيات إدارية فيها¹.

إن اتفاقية باريس الاقتصادية ساهمت وما زالت تساهم في تقويض جهود السلطة الفلسطينية في متابعة تنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاقتصادية، فهذه الاتفاقية بدلاً من أن تعمل على تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني عملت على زيادة تكريس تبعيته لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي على عدة نواح؛ فمن ناحية التشغيل فقد أشارت مسوح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2017 أن نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل يبلغ حوالي 19% من

¹ معهد ماس، الاتفكاك الاقتصادي عن إسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، مرجع سابق، ص3.

مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وهو ما يعني أنّ الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية يعتمد ويتأثر بشكل كبير بالتحويلات المالية من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، حيث أنّ أيّ انخفاض في أعداد العاملين هناك، سيؤثر سلباً على هذا الاقتصاد، حيث سيؤدي انخفاض التحويلات المالية إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات¹.

يُضاف إلى مسألة التشغيل، مسألة التجارة الخارجية التي يُمكن اعتبارها أحد أبرز أوجه الارتباط بالسوق الإسرائيلي، فإسرائيل كانت وما زالت الموردّ الأول للسلع إلى السوق الفلسطيني، فبحسب إحصاءات فقد بلغت نسبة الواردات الإسرائيلية حوالي 55% من مجمل الواردات المسجلة في عام 2017، وعلى الرغم من التراجع الذي طال هذه النسبة في السنوات السابقة بسبب الاستيراد من دول أخرى، إلا أنّ إسرائيل بقيت الموردّ الرئيسي للعديد من السلع الأساسية كالوقود والماء والكهرباء والإسمنت والأعلاف. كذلك الأمر بالنسبة للصادرات، فإسرائيل هي الوجهة الأساسية للعديد من الصادرات الفلسطينية، خصوصاً منتجات القطاعات الصناعية النشطة، كصناعة الحجر والأثاث والبلاستيك والأحذية².

إنّ اتفاقية باريس الاقتصادية كرّست تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال، حيثُ أضحت دور السلطة الفلسطينية في هذا الاقتصاد بمثابة دور "الميسر" الذي يقوم بإدارته، وهو ما أدى إلى جعل القطاع الخاصّ الفلسطيني خاضعاً ومرتهناً لهذه الاتفاقية³، فنتيجة لما تضمنته بنود الاتفاقية من نصّ واضح وصريح على تحكّم إسرائيل الكامل بالمعابر والحدود، فقد تطوّر شكل من شكل من أشكال التبادل التجاري بين المستوردين الإسرائيليين والتجار الفلسطينيين على أساس الحركة باتجاه واحد، أي السماح بتسويق المنتجات الإسرائيلية أو المستوردة في الأسواق الفلسطينية دون قيود، وعدم السماح بحركة المنتجات الفلسطينية إلى

¹ أبو خضر، عبد الملك عثمان محمود: القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2019، ص25.

² معهد ماس، الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، مرجع سابق، ص3.

³ حوار، نور علي إبراهيم، رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017، ص44.

الأسواق الإسرائيلية تحت ذرائع الأمن أو عدم مطابقتها للمواصفات، حيث أدى ذلك كله إلى الحيلولة دون تطوّر البنية الصناعية في القطاع الخاص الفلسطيني¹.

إنّ الكثير من الدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها تُشير إلى أنّ اتفاقية باريس للاقتصاد قد تزيد تأثيرها سلباً على الاقتصاد الفلسطيني في السنوات العشر الأخيرة، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً في السنوات العشر الأخيرة، حيث زادت تشوهاته واختلالاته الهيكلية وضعفت قدرته الإنتاجية، وقد قام تقرير حديث صدر عن صندوق النقد الدولي بإيراد أبرز مظاهر التشوهات والاختلالات التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني، حيث بيّنها في الآتي²:

1. ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وخاصة في قطاع غزة.
2. ارتفاع معدلات العجز في الموازنة المالية للسلطة الفلسطينية، فقد بلغت مستويات العجز في الموازنة المالية للسلطة في عام 2019 حوالي 700 مليون دولار وذلك مقارنة بعام 2018 الذي بلغت فيه حوالي 200 مليون دولار، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة زيادة التسرب المالي الناتج عن خروقات وسوء تطبيق إسرائيل لاتفاقية باريس الاقتصادية.
3. ارتفاع معدلات اعتماد السلطة الفلسطينية على المنح الخارجية والتي بلغت حتى يوليو/ تموز 2018 حوالي 945.7 مليون شيكل، ثم أخذت بالتراجع في العام 2019 حيث وصلت معدلات تراجعها في الشهور السبعة الأولى من عام 2019 حوالي 34% وهو الأمر الذي أثر تراجعها سلباً على خطط الحكومة المتعلقة بالإنفاق والاستثمار،
4. تشوهات في بيئة الأعمال في فلسطين، وتراجع معدلات الاستثمار.

وبالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية المرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية والتي أعاقَت جهود الحكومة الفلسطينية في تحقيق أهداف المستدامة المتعلقة بالاقتصاد والنمو الاقتصادي، فقد

¹ جابر، فراس، مرجع سابق، ص 91،

² معهد ماس، الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل: التحديات ومتطلبات النجاح، مرجع سابق، ص 4.

أدت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي تتضمن الأراضي الزراعية الخصبة والمياه والمحاجر والنفط والغاز الطبيعي (التي تم اكتشاف حوالي 8 آبار منه قبالة شواطئ غزة بحسب بعض التقديرات) ومعادن البحر الميت، إلى تقويض النمو الاقتصادي، فالمبالغ التي تتم خسارتها كل عام جراء هذه السيطرة الإسرائيلية على الموارد تُقدّر بحوالي 3.4 مليار دولار سنوياً، وهي مبالغ كان من الممكن استثمارها في تحقيق النمو الاقتصادي عبر توفير فرص العمل والحد من الفقر والإضافة إلى رأس المال في موازنة الدولة. كذلك، فإنّ الحواجز المادية ونقاط التفتيش التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، ويبلغ عددها 500، تعمل على إعاقة عمليات التبادل الاقتصادي وتعمل على فرض تكاليف إضافية على المنتجات الفلسطينية وهو ما يحدّ من قدرتها على المنافسة.

أما في قطاع غزة فقد أدى الحصار الاقتصادي المفروض عليه إلى تراجع شديد في الاقتصاد، حيثُ أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في عام 2016 3395.6 مليون دولار أمريكي، بينما كان يصل في عام 1994 إلى ما يقارب 1900.5 مليون دولار. كما أنّ الحصار الإسرائيلي المستمر على القطاع يؤدي إلى ندرة المواد اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى التدمير شبه التام لمختلف القطاعات الإنتاجية في القطاع¹.

كما ويعمل الاحتلال الإسرائيلي على الحدّ من قدرة الحكومة الفلسطينية على تطوير البنية التحتية والنهوض بالقطاعات الصناعيّة، ففي الضفة الغربية والقدس يُمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسات ممنهجة لمنع الفلسطينيين من تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية، حيثُ يقوم بفرض نظام تصاريح للبناء في مناطق (ج) كما وأنّه يمنع المجالس المحلية الفلسطينية من بناء طرق جديدة ولا سيما في المنطقتين (ب) و(ج). كذلك، فإنّ البنية التحتية للمستوطنات تحول دون قدرة المجالس المحلية الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الحيوية في المدن الفلسطينية، فتطوير هذه البنية التحتية يصطدم دائماً بالطرق الإسرائيلية المتجاوزة للقانون والمخصصة للمستوطنات.

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص64.

أما في قطاع غزة فقد أدى العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع إلى تدمير شبه تام في البنية التحتية، كما أن الحصار الاقتصادي المفروض على القطاع حال دون إمكانية إعمار وإعادة بناء تلك البنية بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول مواد البناء. وأدى عدوان عام 2014 على القطاع إلى تقويض القطاع الصناعي فيه، حيث أُغلقت العديد من شركات ومصانع الأثاث والملابس والمنسوجات أبوابها، وتراجع عدد العاملين فيها إلى حدٍ كبير. كما أن ذلك العدوان أدى إلى تدمير أكثر من 20% من منشآت الأعمال الصناعية وإلى إصابة أكثر من 4 آلاف منشأة تجارية بأضرار جزئية، وهو ما قاد إلى مزيد من التقويض في القاعدة الصناعية في القطاع¹.

إنّ الباحثة تتوصّل مما سبق إلى أنّ معظم السياسات الإسرائيلية التي تحول دون تمكّن الحكومة الفلسطينية هي سياسات مرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية، فالاحتلال الإسرائيلي قدّم للفلسطينيين ما سمح به فقط، مع رفض الاحتكام إلى مرجعية دولية للحكم في الإشكاليات التي قد تحدث، فالاتفاقية كانت مجحفة للفلسطينيين في كافة الجوانب، وجاءت بنودها مناقضة لما ورد في ديباجتها من ضرورة تحقيق اقتصاد فلسطيني مستقلّ وقائم بذاته، وفي ظلّ طبيعة الأمر الواقع الذي يتمّ فيه التعامل مع هذه الاتفاقية الاقتصادية قسرياً، يأتي السؤال ملحاً حول مدى إمكانية الحكومة الفلسطينية على صياغة رؤية تنموية اقتصادية تتحقق بالتخلّ من التزامات هذه الاتفاقية وما يترتب عليها من استتباع قسري للاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال.

وإنّ الضرورة الملحة لصياغة هذه الرؤية التنموية الاقتصادية الجديدة تأتي من مستجدات الأمر الواقع التي طرأت على القضية الفلسطينية مع ظهور ما يُسمى "صفقة القرن"، فتفاصيل تلك الصفقة تشي بأنّ جميع الاتفاقيات المبرمة مع دولة الاحتلال قد تُصبح بحكم الملغاة وذلك إذا ما قامت الأخيرة بضمّ واستتباع الضفة الغربية لها.

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مرجع سابق، ص 67.

الفصل الرابع

الحكومة الفلسطينية وتحديات التنمية
المستدامة؛ استراتيجيات المواجهة والنهوض

الفصل الرابع

الحكومة الفلسطينية وتحديات التنمية المستدامة؛ استراتيجيات المواجهة والنهوض

إنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي تأتي كمعوقٍ أساسيٍّ يقف حائلاً دون تمكّن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، وإنّ تلك السياسات تفرض على الحكومة الفلسطينية وضع استراتيجية من أجل التغلّب عليها والحدّ من آثارها، بما يُمكن تلك الحكومة من النهوض بالتنمية المستدامة وتحقيقها في أبعادها المختلفة.

وضمن السياق السابق فإنّه يُمكن القول أنّ الاستراتيجية التي يجب على الحكومة الفلسطينية طرحها أن تُراعي خصوصية السياق الاستعماري التي تقع تحته فلسطين، سعياً منها في التخلص منه بالدرجة الأولى، وإنّ مراعاة ذلك السياق يتطلّب منها طرح نسقٍ تنمويٍّ بديلٍ للتنمية المستدامة في فلسطين، بحيث يعمل هذا النسق البديل على إعادة الاعتبار للعمل التنموي القائم على أساس مناهضة المشروع الاستعماري والعمل على تقديم الدعم لكلّ النشاطات المناهضة للاستعمار وسياساته الرامية إلى الهيمنة على الشعب الفلسطيني وتجزئته.

وإنّ هذه الدراسة تقترح استراتيجية تنموية قائمة على ثلاث محاور رئيسة هي:

1. تنمية مستدامة قائمة على أساس المقاومة والتحرّر.
2. اقتصاد فلسطيني مستقلّ ومقاوم.
3. تنمية مستدامة بديلة تتحدى حالة التجزئة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية.

ويُمكن تفصيل تلك المحاور في الآتي:

أولاً: تنمية مستدامة قائمة على أساس المقاومة والتحرّر

إنّ وقوع فلسطين تحت واقع احتلالي استعماري أدى إلى أن تكون التنمية المستدامة المطلوبة فيها تنمية قائمة على المقاومة والحرية والتحرّر، فالتنمية المستدامة في السياقات

الفلسطينية عليها أن تعني الاشتباك، وخصوصاً الاشتباك من أجل استعادة الأرض المسلوقة وزراعتها وفلاحتها، وإنّ التنمية المستدامة في صيغتها كتنمية قائمة على التحرر والمقاومة تتطلب من قيادات السلطة الفلسطينية تغيير الخطاب الصادر عنهم بهذا الخصوص من خطاب استجدائي وتوسلي في اجتماعات المانحين إلى خطاب يتبنى منظومة الاشتباك من أجل نيل الحقّ في التنمية والتحرر بحيث يكون هذا الخطاب مقدمة نحو تغيير الأفعال على الأرض وتوجيهها في هذا الإطار¹.

وضمن السياق السابق، ترى الباحثة أنّ ضرورة تبني قيادات السلطة الفلسطينية لمقاربة مغايرة للتنمية المستدامة تتأتى من القصور الذي يعترى المقاربة الحالية التي تتبناها تلك القيادات، فتلك المقاربة التي تقوم على تطبيق مفاهيم النيوليبرالية العالمية من أجل الوصول إلى نمو وازدهار اقتصادي هي مقاربة منفصلة تماماً عن السياقين الاجتماعي والسياسي، أي أنها مقاربة تطرح سياسات بقصد ترويج نمو اقتصادي معزول عن السياقات الاجتماعية والسياسية.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول أنه يستوجب على تلك القيادات استبدال تلك المقاربة بمقاربة أخرى تضمن في داخلها إقراراً صريحاً بالاحتلال الإسرائيلي وما ينتج عنه من سياسات تؤثر على حياة الفلسطينيين وتقوّض جهودهم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بحيث تعمل تلك المقاربة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين عبر تعزيز حركة نضالهم المستمرة ضد الاحتلال وتعزيز قدرتهم على خلق مجتمع متماسك².

وبناءً على ذلك المقاربة يتطلب من القيادات الفلسطينية إعادة الاعتبار لمفاهيم الصمود والصمود المقاوم، بحيث تأتي تلك المفاهيم بما يُعبّر عن أولويات التنمية الفلسطينية المستدامة والتي يجب عليها أن تأخذ شكلاً من أشكال المقاومة السياسية بحيث يكون هدفها تقوية وتمتين علاقة الفلسطينيين بأرضهم³.

¹ الترتير، علاء، "نحو رؤية تنمية فلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 105، 2016 ص 64.

² طبر، ليندا وآخرون، نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءة نقدية للتنمية في السياق الاستعماري، بيرزيت: مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، ص 66.

³ المرجع السابق، ص 67.

فأهداف التنمية المستدامة في إطار مقارنة الصمود -السابقة- يجب عليها أن تأتي من أجل تقديم الخدمات للفلسطينيين وحماية وجودهم على أراضيهم، بما يُمكنهم من تعزيز صمودهم في وجه الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي. وإنّ طرح مقارنة الصمود كأولوية في أولويات التنمية المستدامة من شأنه إحداث نقلة نوعية في نمط العمل التنموي السائد فلسطينياً، بحيث ينتقل ذلك العمل نحو التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً، ثمّ تعزيز دور الجماهير والمؤسسات الحكومية في النضال الوطني ثانياً،

إنّ بناء مقارنة التنمية المستدامة القائمة على أساس الصمود والصمود المقاوم لا يُمكن أن تتم دون أن تقوم السلطة الفلسطينية بإعادة تكوين وفهم كامل لطبيعة السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بحيث يتم توصيف هذه السيطرة باعتبارها سيطرة تم تصميمها في الأساس من أجل سلب الموارد والثروات من الشعب الفلسطيني وضمان التوسع الاستيطاني للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والإخضاع الكامل للسكان الفلسطينيين¹.

إنّ قيام السلطة الفلسطينية بإعادة فهم طبيعة السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية من شأنه أن يؤدي بتلك السلطة إلى تجاوز البرنامج الليبرالي الاقتصادي الجديد الذي اعتنقته منذ عقود ويقوم في نظرتة للتنمية المستدامة على أنها أمر حيادي وعملية تقنية صرفة لا يلزمها سوى تواصل استلام الدعم من المانحين والتفاوض على تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة، على أن يأتي ذلك مرافقاً لسياسات مؤسسية تتم باسم السلطة الفلسطينية².

وضمن السياق السابق، فترى الباحثة أنّ نظرة السلطة الفلسطينية المحايدة لعملية التنمية المستدامة التي تغيّب عنها علاقات القوة الاستعمارية هي نظرة مجترأة؛ لأنها نظرة يظهر فيها أنّه من الممكن الانخراط بالتنمية المستدامة دون قلب وإنهاء علاقات القوة تلك؛ فذلك القلب لا

¹ نخلة، خليل، أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، مج1، ط1، بيروت- لبنان مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004، ص25.

² كتاب، أيلين وآخرون، وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله- فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010، ص14.

يُمكن أن يتمّ دون تطوير نموذج تنموي بديل لا يحاول التعايش مع المحددات الهيكلية للكولونيالية الإسرائيلية، بل يعمل على ابتداء نموذج تنموي يقوم على أسس النضال والمقاومة والصمود.

حيثُ يورد آدم مهنية في هذا الصدد: "التنمية الحقيقية المستدامة في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى بناء تصور وفهم لعلاقات القوة مع إسرائيل، والطرق التي تعيد بها إنتاج نفسها، وما يُمكن فعله للتصدي لها. هذا يعني أنه علينا أن نعي أن جعل الناس يعتقدون أن علاقات القوة هذه غير موجودة بمحاولة إقناعهم بحيادية التنمية، وقبول التعامل مع هذه ضمن إطار تكنوقراطي وسياساتي بحت، يؤدي إلى تعزيز ودعم الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين. ولهذا، فإن هناك ضرورة لكشف وإظهار علاقات القوة والهيمنة الإسرائيلية للتفكير بوعي أكبر حول كيفية التخلص منها"¹.

وإنّ بناء مقاربة التنمية المستدامة القائمة على أساس الصمود والصمود المقاوم تتطلّب من القيادات الفلسطينية العمل على إنهاء حالة الفجوة في الشرعية السياسية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة².

وترى الباحثة أنّ الانقسام الفلسطيني الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة على صعيد القيادة الشرعية يعمل على مزيد من التبدد للجهود الفلسطينية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأنّه يعمل على تشتيت وإهدار جهود التخطيط والتفكير التنموي التحرري بين سلطتين كلتاهما تُمارسان القمع وتأتيان بممارسات مناقضة للتنمية المستدامة باعتبارها مفهوم يقوم على أسس الصمود والمقاومة والحرية والتحرير.

¹ مركز مسارات، التجمعات الفلسطينية وتمثاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الثاني المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2013، ص45.

² الترتير، علاء، مرجع سابق، ص65.

ثانياً: اقتصاد فلسطيني مستقل ومقاوم

إنّ تحقيق التنمية المستدامة في السياقات الاقتصادية الفلسطينية لا يُمكن أن يتم دون إتمام عملية الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل وبناء اقتصاد فلسطيني مستقلّ، وإنّ إدراك القيادة الفلسطينية لأهمية التحرّر من التبعية الاقتصادية لاقتصاد دولة الاحتلال يظهر واضحاً في الإجماع الذي ظهر مؤخراً في كافة المستويات الفلسطينية على ضرورة تحقيق ذلك الانفكاك سواء لدى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة أو التيارات المدنية، فقد أقرّ المجلس المركزي في دورته الثامنة والعشرين -التي انعقدت في منتصف شهر كانون الثاني/يناير عام 2018 قراراً يقضي بضرورة تحقيق الانفكاك الاقتصادي من علاقة التبعية التي كرّسها بروتوكول باريس الاقتصادي، وذلك من أجل تحرير الاقتصاد الفلسطيني من القيود التي تربطه بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويله إلى اقتصاد وطني مستقلّ، وقد طلب المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من مؤسسات الدولة العمل من أجل تحقيق ذلك¹.

وضمن السياق السابق، ترى الباحثة أنّ تلك القرارات التي أصدرها المجلس المركزي وغيرها يُمكن أن تُساهم حقاً في تحقيق الانفكاك الاقتصادي وبناء الاقتصاد الفلسطيني المستقلّ وذلك إذا ما تمّ إيجاد حلّ ممكن للمعضلة القانونية التي تقف حائلاً دون إمكانية تعديل اتفاقية باريس الاقتصادية بما هي المساهم الأول في تكريس حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

فالنصّ التعاقدية لاتفاقية باريس جاء بما ينصّ على أنه لا يُمكن مراجعة أو تعديل الاتفاق الاقتصادي إلا بتوافق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فالمادة 21 من الاتفاقية نصّت على ما يلي: "تسوية الخلافات والنزاعات. سوف يتم تحويل أي خلاف يتعلّق في تطبيق الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة التي أُقيمت بمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تطبق أحكام المادة

¹ محمد اشنية، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج، القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، 2017، ص33.

الخامسة عشر من إعلان المبادئ على أي خلاف لم يسوى من خلال آلية التنسيق والتعاون المناسبة، خصوصاً النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة وتخص المرحلة الانتقالية، يجب أن يتم تسويتها من خلال لجنة الارتباط. يمكن حل النزاعات التي لا تسوى بالمفاوضات من خلال آلية لحسم النزاع يتفق عليها بين الطرفين. يمكن للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم من أجل فض النزاعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها بالمصالحة لهذه الغاية، وبناء على اتفاق الطرفين، يمكن تشكيل لجنة تحكيم¹.

فبسبب توقف اللجنة الاقتصادية المشتركة عن عقد اجتماعاتها واستمرار الجانب الإسرائيلي في رفض المطالب الفلسطينية جميعها حتى تلك التي يتم تقديمها عبر قنوات اتصال أخرى، تظل احتمالية تعديل الاتفاقية عبر اللجنة الاقتصادية المشتركة أو عبر إنشاء أطر لتسوية النزاعات الثنائية من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة هي احتمالية شبه مستحيلة².

وإنّ عدم وجود إمكانية لتعديل اتفاقية باريس في إطار الاتفاقيات الثنائية يفتح المجال أمام القيادات الفلسطينية للتفكير في الخيارات القانونية المتاحة خارج إطار هذه الاتفاقيات، ومن هذه الخيارات:

1. التوجّه الفلسطيني للمحافل الدولية من أجل ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي عليها وكشف ممارساتها غير الشرعية، وإنه يُمكن ضمن هذا الإطار استغلال الالتزامات القانونية لإسرائيل بموجب عضويتها في بعض المنظمات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، واتفاقية بالي الخ)، حيثُ يقوم الطرف الفلسطيني بتقديم شكاوى حول طرق تعامل إسرائيل مع التجارة الفلسطينية وحول كيفية قيامها بالتحكم بالاقتصاد الفلسطيني، وهذه كلها من الأمور التي

¹ معهد ماس، كيف يمكن تعديل الاتفاق الاقتصادي لعام 1994 بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل، لقاء الطاولة المستديرة (8)، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2019، ص6.

² نخلة، خليل، فلسطين وطن للبيع، ترجمة، عباب مراد، ط1، مؤسسة لورا لوكسمبورغ، 2011، ص60.

تُشكل انتهاكاً لالتزامات دولة إسرائيل القانونية في تلك المنظمات¹. وترى الباحثة أنّ هذه الخطوة من شأنها أن تُشكل ضغطاً دبلوماسياً وسياسياً حقيقياً على دولة الاحتلال وتجبرها على مراجعة انتهاكاتها المتكررة بحق الاقتصاد الفلسطيني.

2. التوجه الفلسطيني الرسميّ نحو تدويل ملف العلاقة التجارية والاقتصادية مع إسرائيل وذلك من أجل إجبارها على إنهاء المعوقات التي تضعها في وجه تجارة فلسطين الدولية والتي تحدّ من حرية القرار الفلسطيني الاقتصادي والتنموي، ويُمكن ضمن هذا الإطار أن يقوم الطرف الفلسطيني بإنشاء شراكة تجارية مع دول صديقة مثل تركيا والأردن ومصر والمغرب والسعودية، فهؤلاء الدول جميعاً هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية وحتى لو أنّ فلسطين لم يكن لها عضوية في تلك المنظمة². وترى الباحثة أنّ مثل تلك الشراكة من شأنها أن تكون مقدمة من أجل مطالبة إسرائيل بتصحيح العلاقة الاقتصادية مع فلسطين، وإشعارها بأنّ تجاهلها للمطالب الفلسطينية يُهدد استحقاقها في الحفاظ على علاقاتها التجارية مع تلك الدول.

3. التوجه الفلسطيني نحو استغلال التزامات إسرائيل القانونية في منظمة التجارة العالمية، وذلك في إطار اتفاقية تيسير التجارة لعام 2013 والتي تُلزم إسرائيل بمعاملة تدفقات التجارة الخارجية الفلسطينية نفس معاملة تجارتها، فيما تستمر إسرائيل بالانتهاك المتكرر لهذا المبدأ القانوني، وهنا يُمكن للطرف الفلسطيني التوجه إلى عدد من الدول الصديقة المتضررة تجارتها من انتهاكات إسرائيل لمبادئ اتفاقية تيسير، فدول مثل مصر والأردن وتركيا يُمكن أن يكون لها دور مهم مثل منظمة التجارة العالمية، حيث يُمكنها في ظلّ الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل أن تقوم برفع شكوى أو استفسار تُطالب فيه إسرائيل بالتوقف عن التمييز ضد التجارة الفلسطينية وتغيير الترتيبات الاقتصادية القائمة، كما يُمكنها

¹ وفيق، حلمي الأغا وأبو جامع، نسيم حسن، *إستراتيجية التنمية في فلسطين*، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج12، عدد1، 2010، ص491-492.

² الشعبي، هالة، بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، ص19.

المطالبة بتفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة، أو إنشاء لجنة تحكيم بحسب الاتفاقية المرحلية عام 1995¹.

وبعيداً عن الأطر القانونية التي يُمكن اللجوء إليها لتحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني، فإنه يُمكن للحكومة الفلسطينية إتباع بعض الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق الاستقلال الاقتصادي للفلسطينيين قدر الإمكان ومن تلك الاستراتيجيات:

1. ابتكار برنامج لدعم المنتج الوطني في السوق المحلية، والعمل على تدعيمه وزيادة قدراته التنافسية والرفع من صادراته بحيث تزيد ثقة المستهلك به، والعمل على تمييزه في العطاءات كافة ولا سيما الحكومية، وتقليل الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية من خلال الدعوة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وذلك بالتماشي مع حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها²، والعمل على تنمية أطر التبادل التجاري البينية بين فلسطين والدول العربية، وهو ما يُمكن أن يتم من خلال تفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، وهي المبادرة التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وهدفت إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته لاقتصاد إسرائيل. وهنا يُمكن القول بأنّ الاندماج الفلسطيني العربي هو من الأهمية لقطاع التجارة

¹ معهد ماس، كيف يمكن تعديل الاتفاق الاقتصادي لعام 1994 بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل، مرجع سابق، ص8.

² وإنّ هذا البرنامج لدعم المنتج الوطني عليه أن يقوم على عدة نقاط أهمها: 1. تقديم الدعم الحكومي المادي والمعنوي والحوافز التي تتضمن الإعفاءات الضريبية والجمركية للمواد الخام الأولية والماكينات والمعدات. 2. الامتناع عن منح التراخيص لإقامة مصانع جديدة إلا بعد التأكد من مدى احتياج الأسواق المحلية للمنتجات التي ستصنعها تلك المصانع. 3. فرض آليات رقابية خاصة على المنتجات الوطنية بحيث يتم عبرها رصد أسعارها وجودتها ومدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس الفلسطينية. 4. جعل الأولوية في العطاءات والمشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية. 5. وضع خطط إستراتيجية من أجل تشجيع مقاطعة البضائع الإسرائيلية وذلك بالاعتماد على البعد الاقتصادي والسياسي والإعلامي بما يضمن نجاح تلك الإستراتيجية وتمكنها من تحقيق أهدافها. 6. توجيه أصحاب مصانع المنتجات الوطنية لإطلاق حملات تعريفية بمنتجاتهم والترويج لها وبيان مدى جودتها والتزامها بالمعايير والمواصفات الفلسطينية. انظر: الطباع، ماهر تيسير، دعم وحماية المنتج الوطني بين الواقع والمطلوب، 2017/5/10، على الرابط: <http://bit.ly/2qTydGY>

الفلسطيني، حيث يفتح المجال من أجل تنمية هذا المجال وتوسعته وتوفير الاستقلال له بعيداً عن الاقتصاد الإسرائيلي المهيمن¹.

2. العمل على تدعيم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والسياحة ورفع مساهمتها في الناتج المحلي، وهو ما يُمكن أن يتم من خلال عدّة استراتيجيات أبرزها تشجيع الاستثمار وإقامة البنية التحتية اللازمة لعمل هذه القطاعات².

3. العمل على حماية الصناعات الفلسطينية المحلية من السلع المستوردة التي تُشكّل تهديداً حقيقياً عليها، بحيث يتم اتخاذ إجراءات متكاملة أفقياً وعمودياً مع الإجراءات الأخرى المتخذة لأغراض حماية الصناعة ودعم المنتجين. ويُمكن للحكومة الفلسطينية أن تقوم في هذا الصدد- بفرض رسوم جمركية إضافية، وأن تقوم بمنح رخص الاستيراد على أساس الكمّ والنوع وذلك كلّ بهدف جعل القطاع الخاص يتوسع في الإنتاج المحلي ويتمكن من استيعاب القوى العاملة³.

4. العمل على تنمية أطر التبادل التجاري البينية بين فلسطين والدول العربية، وهو ما يُمكن أن يتم من خلال تفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، وهي المبادرة التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وهدفت إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته لاقتصاد إسرائيل⁴. وضمن الإطار السابق، ترى الباحثة أنّ الاندماج الفلسطيني العربي هو من الأهمية بمكان لقطاع التجارة الفلسطيني، حيث يفتح المجال من أجل تنمية هذا المجال وتوسعته وتوفير الاستقلال له بعيداً عن الاقتصاد الإسرائيلي المهيمن.

¹ عيسى، محمود، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطينية وسبل معالجتها، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة الأزهر، غزة 2013، ص60.

² سمير، عبد الله، أجندة تطوير القطاعات الإنتاجية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، 2016، ص96.

³ اشنتية: محمد، مرجع سابق، ص178.

⁴ حلس، رائد، ورقة تحليل سياسات، واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها، واشنطن: الأكاديمية الأمريكية للأعمال، 2018، ص9-10.

5. العمل على تشجيع فلسطينيي الشتات على الاستثمار والمشاركة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وذلك عبر تقديم الدعم لهم من أجل تأسيس شركات جديدة في الصناعة والزراعة بالتعاون مع شركاء محليين، وعبر تقديم إعفاءات ضريبية لهم وتوجيه أنظارهم نحو الاستثمار في القطاع السياحي عبر بناء منتجعات سياحية، يُضاف إلى ذلك تقديم الدعم لهم من أجل الاستثمار في السوق المالية أو من خلال منتجات مالية مبتكرة مثل: سندات رأس المال المضمون¹.

6. العمل على مواصلة المساعي من أجل الحصول على عضوية فلسطين الكاملة في منظمة التجارة العالمية، بحيث يأتي هذا المسعى ضمن إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وتحريره من الاقتصاد الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية التي ممكن أن يؤدي إليها تحقيق هذا المسعى وأهم تلك الآثار: أنّ حصول فلسطين على عضوية في منظمة التجارة العالمية سيمكنها من الاستفادة من المساعدات الفنية التي من شأنها إيجاد نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة². وضمن الإطار السابق، ترى الباحثة أنّ حصول فلسطين على العضوية سيمكنها من جلب المنافسة إلى السوق المحلية عبر رفع القدرات التنافسية للمنتجات المحلية وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في فلسطين ويقود نحو زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ بناء اقتصاد وطني فلسطيني مستقلّ ومتحرّر من تبعيته لاقتصاد دولة الاحتلال لا يُمكن له أن يتحقّق إلا باستكمال المسارات التالية:

1. اتّباع استراتيجية من أجل التحرر من علاقة التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، وذلك من خلال تبني نموذج معين للتنمية المستدامة يقوم على اعتبارها وسيلة من أجل إدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، بحيث يتمّ بناؤه على أسس تعزيز الصمود والتحرر الواعي

¹ سمير، عبد الله، مرجع سابق، ص105.

² حلس، رائد، أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، 2018، ص94.

والتدريجي من الاتكالية والريعية والوقوف في وجه النموذج الاقتصادي الليبرالي¹. وترى الباحثة أنّ هذا النموذج في التنمية المستدامة لا يُمكن أن يتبلور إلا من خلال اعتماد الصمود المقاوم القائم على أساس الاعتماد على الذات في الاستهلاك والإنتاج، وهو ما يتطلب القيام بإحداث تغييرات جذرية في أشكال الاستهلاك والاستثمار والكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد واستغلالها.

2. السعي من أجل إقامة هيكل إنتاجي يقوم على القطاعات الإنتاجية الرئيسة المتمثلة بالصناعة والزراعة، وذلك بالاعتماد على ما هو متوفر من إمكانيات وموارد متاحة، وإن هذا هو ما لا يُمكن أن يتم دون تبني سياسات استثمارية وسياسات تأتي من أجل تصحيح حالة الاقتصاد من الحالة الريعية إلى الحالة الإنتاجية، وتسخير وابتكار كافة الأدوات النضالية السياسية والاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التحرر التدريجي عبر مراكمة النضالات الرسمية والجماهيرية².

3. العمل على بناء مقاربات جديدة تتخلى عن تصورها الواهم بإمكانية إحداث تنمية مستدامة في ظلّ الاحتلال، بحيث يتم بناءها على أسس استغلال الإمكانيات المتوفرة وتسخيرها من أجل الصمود ومواجهة القوة الاستعمارية الإسرائيلية³.

4. العمل على تعزيز دور القطاع الخاص، على اعتبار أنّ الهيكل الإنتاجي المعتمد على القطاعات الإنتاجية يحتاج إلى وجود سياسات حكومية داعمة ومناسبة، تنبذ أولئك الذين يتماهون مع الاحتلال بالتطبيع الاقتصادي وتعمل على توفير المقومات لصمود الاقتصاد الوطني والعاملين فيه⁴.

¹ حلس رائد، وعيسى، محمود، التحديات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني، الأمن القومي الفلسطيني، مرتكزات وتحديات، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2016، ص100.

² المؤتمر السنوي السابع، نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، ط1، رام الله-فلسطين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2018، ص278.

³ وفيق، حلمي الآغا وأبو جامع، نسيم حسن، مرجع سابق، ص507-508.

⁴ المؤتمر السنوي السابع، نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص279.

وتبعاً لذلك، ترى الباحثة أنّ قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بانفكاك التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال التي عملت على تكريسها اتفاقية باريس الاقتصادية هو قرار مهم جداً إذا ما تمّ التعامل معه بجدية بعيداً عن أغراض التهديد السياسي. وإنّ تحقيق الانفكاك الاقتصادي وبناء الاقتصاد الفلسطيني المستقلّ يتطلب من الحكومة الفلسطينية اتخاذ خطوات وإجراءات من شأنها إحداث تغييرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية القائمة، بحيث تقود نحو ترميم التشوهات التي أحدثها الاحتلال في بنية الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياساته الاقتصادية والتجارية والمالية الساعية لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني رهين وتابع للاقتصاد الإسرائيلي. ومن أبرز تلك الخطوات، تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وإقامة علاقات تجارية بينية مع الدول العربية ودول العالم الخارجي، بما يضمن تقليص قدرة إسرائيل على استغلال الاعتماد الفلسطيني عليها من أجل فرض إملاءات اقتصادية وأمنية وسياسية، وإنّ ذلك كله من شأنه تحقيق الانفكاك الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني وتحريره من تبعيته لاقتصاد الاحتلال، والانتقال به من حالة الضعف والتبعية إلى حالة القوة والاستقلالية، بحيث يصبح يمتلك قاعدة إنتاجية لديها القدرة على خلق فرص عمل وتوفير منتجات وطنية محلية تتميز بالجودة العالية والقدرة على المنافسة، بما يمكنها من الحيلولة محل المنتج المستورد بشكل عام والمنتج الإسرائيلي على وجه الخصوص.

ثالثاً: تنمية مستدامة بديلة تتحدى حالة التجزئة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية

إنّ تحقيق تنمية مستدامة حقيقية في السياقات الفلسطينية لا يمكن له أن يتحقق دون العمل على تحدي حالة التجزئة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، حيث يجب إعادة تشكيل مفهوم التنمية المستدامة على اعتبار أنّ أحد أهم الأسس التي يركز عليها هي عملية مواجهة عملية التجزئة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والعمل على إعادة الوحدة إلى الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إعادة بناء العلاقات عبر الحدود التي قام الاحتلال بفرضها سواء أكانت تلك الحدود حدوداً فيزيائية أو نفسية¹.

¹ طبر، ليندا وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

وإن وضع حدّ لعملية التجزئة المفروضة على الفلسطينيين يُمكن أن يتمّ من خلال تشجيع استثمارات مناطق 48 في الضفة الغربية، حيثُ وجود الأيدي العاملة الرخيصة، وحيثُ تتوفر عناصر إنتاج مستوردة من الخارج وذلك كبديل عن الاعتماد على إسرائيل.

وإنّ أهمية تلك الاستثمارات تأتي مما يُمكن أن توفره للسوق المحلية من منتجات عالية الجودة. أما من ناحية الاستهلاك ونظراً لأنّ القدرة الشرائية لفلسطينيي 48 هي مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالقدرة الشرائية لفلسطينيي الضفة الغربية -بسبب الفروقات في الدخل بين المنطقتين- فإنّ العمل على ترويج البضائع الاستهلاكية التي تم إنتاجها في الضفة الغربية بين فلسطينيي مناطق 48 هو من الأهمية بمكان من أجل المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي¹.

وإنّ إنهاء حالة التجزئة المفروضة على الفلسطينيين يُمكن أن يتمّ كذلك من خلال إعادة تأهيل وهيكلية القدس الشرقية المجزأة، وذلك عبر قيام الحكومة الفلسطينية بذل الجهود من أجل إعادة ارتباطها ببقية المناطق الفلسطينية، وهو ما يُمكن أن يتمّ من خلال العمل على تحسين تكامل الأسواق التجارية وسوق العمل والأسواق المالية. كذلك الأمر بالنسبة لمشكلة ندرة تمويل المشاريع الصغيرة في القدس والتي يجب مواجهتها عبر تشجيع وإنعاش الاقتصاد العربي في المدينة. ويُضاف إلى ذلك كله، ضرورة التفتت الحكومة الفلسطينية لقطاعي الصحة والتعليم في القدس، وتقديم الدعم اللازم لهما لتجاوز آثار عزل الضفة الغربية عن القدس والتي أثرت عليهما بشكل واضح، وكلّ ذلك هو ضروري من أجل حماية الوحدة الثقافية والسياسية للفلسطينيين في القدس².

وإنّ هناك عدد من الاستراتيجيات الأخرى التي يُمكن للحكومة الفلسطينية اتباعها من أجل الحدّ من حالة التجزئة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية ويدخل ضمنها: العمل على مأسسة الدعم المقدم من الفلسطينيين المقيمين في الشتات، بحيث يتم توجيه

¹ نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003، ص28.

² التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الثاني المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، مرجع سابق، ص51.

هذا التمويل باتجاه تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المحتلة، ليكون بمثابة بديل عن المساعدات الخارجية المشروطة، فهذا التمويل يُمكن استخدامه من أجل بناء مقاربة للتنمية المستدامة تساهم في رفض التقسيمة التي فرضها اتفاق أوسلو على المناطق الفلسطينية المحتلة¹.

وإنّ الفلسطينيين المقيمين في الشتات الفلسطيني يمكن أن يلعبوا دوراً مهماً في دعم شعبهم الفلسطيني، ليس فقط عن طريق إطلاق حملات الدعم بهدف مناهضة الاحتلال الإسرائيلي ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، بل عن طريق المساهمة في ترويج واستهلاك البضائع الفلسطينية في الضفة والقطاع عبر المساهمة في فتح أسواق لها في البلاد التي يعيشون فيها².

إنّ هذه المقاربة البديلة لا يعني أنه لا يجب على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بطرح خطة عمل واضحة ومحددة -آنيّاً- يتمّ عبرها محاولة تحدي سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي جُعِلت من أجل إعاقَة التنمية المستدامة في مختلف أبعادها .

وإنّ خطة العمل تلك يُمكن أن تتضمن استخدام وسائل الضغط السياسي، فضمن إطار مواجهة سياسات الاحتلال المعرّقة للتنمية في النواحي الاقتصادية يُمكن أن يتمّ محاولة الاستفادة من بعض البنود التي تضمنتها اتفاقية باريس.

فاتفاقية باريس تسمح للسلطة الفلسطينية بإبرام اتفاقيات اقتصادية مع دول ومجموعات اقتصادية مختلفة، وهو ما يُمكن الاستفادة منه في بناء شراكات اقتصادية وتجارية مع الدول المجاورة، كذلك فإنّ ما تضمنته اتفاقية باريس من منح حرية كبيرة للحركة في مجال القطاع المصرفي باستثناء إصدار العملة الفلسطينية يوفّر للسلطة الفلسطينية إمكانية بناء جهاز مصرفي ومالي يتمّ عبره تسهيل الربط بين الادخار والاستثمار. كما أنه يُمكن للسلطة الفلسطينية استغلال ما فرضته اتفاقية باريس من تقييد لحرية الحركة الفلسطينية في تحديد الرسوم المختلفة على

¹ طبر، ليندا وآخرون، مرجع سابق، ص70.

² التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الثاني المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، مرجع سابق، ص51.

الواردات بنظام اتحاد جمركي بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة مع الاستثناءات الواردة في ملاحق B. A2. A1 حيث يُمكن لصناع القرار الفلسطينيين العمل على تحرير مساحة لحرية الحركة للواردات من خلال توسيع قوائم الاستثناءات¹.

وإنّ خطة العمل تلك يُمكن أن تقوم على عدة محاور²:

1. تحديد أولويات التنمية المستدامة المطلوبة فلسطينياً وذلك بما يراعي خصوصية الوضع الفلسطيني ومصادر التمويل المتوفرة له.
2. وضع خطة للتنمية المستدامة واضحة ومحددة المعالم والأهداف، بحيث تتضمن جميع القطاعات المطلوب تنميتها، وبحيث تراعي التحولات الاقتصادية والسياسية في الدول المانحة، حيث إنّ تلك التحولات من شأنها أن تؤثر على مدى قدرة والتزام تلك الدول بالإفناق ودعم المشاريع التنموية الفلسطينية.
3. في القطاعات الاجتماعية يُمكن أن تضمن الخطة عدة برامج تنموية من بينها: برنامج التعليم للجميع، وبرنامج الارتقاء بنوعية التعليم، وبرنامج تطوير التدريب المهني، وبرنامج تحسين نوعية الصحة، وبرنامج تطوير الخدمات الصحية، وبرنامج لتمكين المرأة والشباب وبرنامج لخلق فرص عمل.
4. في القطاعات الاقتصادية يُمكن أن تضمن الخطة عدة برامج تنموية من بينها: برنامج الإصلاح المؤسسي، وبرنامج تنمية التجارة، وبرنامج تنمية المبادرات الخاصة، وبرنامج تنمية الزراعة، وبرنامج تنمية القدرة الصناعية، وبرنامج تنمية الصناعة السياحية، وبرنامج تنمية قطاع الإسكان.
5. في قطاع البنية التحتية يُمكن أن تضمن الخطة عدة برامج تنموية من بينها: برنامج تحسين شبكة الطرق، وبرنامج إدارة المياه العادمة، وبرنامج إدارة النفايات الصلبة، وبرنامج تطوير البنية الثقافية والترويحية.

¹ وفيق، حلمي الآغا وأبو جامع، نسيم حسن، *إستراتيجية التنمية في فلسطين*، مرجع سابق، ص 490.

² المرجع السابق، 504-507.

إذن، وبحسب رأي الباحثة فإنّ طرح مقاربة بديلة للتنمية المستدامة في فلسطين لا يُمكن أن تتم دون إعادة بلورة مفهوم التنمية المستدامة ذاته، وذلك عبر العمل على إنهاء حالة الفصل القائمة بين الاقتصاد والسياسة باعتبارهما نشاطان منفصلان ومستقلان عن بعضهما البعض، والنظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها عملية داعمة ومسهلة للنشاطات المقاومة للاحتلال وهيمنته، بحيث تدفع باتجاه تغيير موازين القوى التي يفرضها الاحتلال وتعمل في الوقت ذاته على مناهضة المشروع الاستعماري الهادف إلى تجزئة الشعب الفلسطيني، وإنّ طرح تلك المقاربة البديلة لا يعني أنّه لا يجب على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بطرح خطة عمل واضحة ومحددة -أنياً- يتمّ عبرها محاولة تحدي سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي جُعِلت من أجل إعاقَة التنمية المستدامة في مختلف أبعادها.

الاستنتاجات والخلاصات

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يُمكن تلخيصها بالآتي:

1. إنَّ مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم حديث نشأ في سياق تاريخيٍّ معيَّن، حيثُ مهَّدت لظهوره مجموعة من الأحداث والمؤتمرات والملتقيات، وحيثُ تمَّ استخدامه للمرة الأولى خلال ثمانينيات القرن العشرين، وشاع استخدامه بعد ذلك، خصوصاً بعدما تمَّ طرحه والترويج له في المؤتمر الذي عُقد في البرازيل عام 1992، وهو مؤتمر الأمم المتحدة المختصَّ بقضايا البيئة والتنمية، والذي يُمكن اعتباره علامة تاريخية بارزة في مسيرة التنمية والبيئة لأنَّه ساهم في توليد نموذج تنموي جديد يختزله ويختصره مفهوم "التنمية المستدامة".

2. إنَّ التنمية المستدامة هي تنمية تتميز بالشمولية؛ حيثُ أنَّها تهتم بتحقيق نوعية تنمية متكاملة تطل الجوانب والأبعاد البيئية والاجتماعية والتقنية والسياسية في المجتمعات البشرية، وإنَّ تضمنها لتلك الأبعاد يأتي بما يتسق مع خصائصها من حيث كونها تنمية تتميز بالتعقيد والتداخل في الأبعاد والمكونات.

3. إنَّ "قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" التي تمَّ عقدها في 25 أيلول/ سبتمبر 2015 هي القمة التي تمَّ فيها إرساء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيثُ قام رؤساء الدول والحكومات باعتماد جدول أعمال التنمية لعام 2030 الذي حمل عنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ وهو الجدول الذي قاموا ضمنه بالاتفاق على السير بدولهم نحو تحقيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة عام 2030.

4. إنَّ فلسطين هي واحدة من تلك البلدان التي قامت بتبني خطة 2030 للتنمية المستدامة وأخذت على عاتقها متابعة أهداف الخطة وتنفيذها، ففي كانون الأول/ ديسمبر عام 2016 قامت الحكومة الفلسطينية السابعة عشر (حكومة الوفاق الوطني) التي كان يترأسها رامي

الحمد لله -آنذاك- بتبني تلك الأهداف ووضع أجندة لتنفيذها مع جملة أهداف أخرى ضمن ما عرف باسم "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022".

5. إنَّ هناك العديد من السياسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي وتؤثر على أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها الاجتماعية/ الإنسانية المتعلّقة بالقضاء على الفقر، والجوع، والبطالة وضمان تمتّع جميع السكان بأنماط عيش صحية، وأنماط تعليم جيّد منصف يشملهم جميعاً ويعزز فرصهم في الحصول على مستويات تعليم جيدة مدى الحياة.

6. إنَّ هناك العديد من السياسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي وتؤثر على أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية الفلسطينية المستدامة في أبعادها البيئية المتعلّقة بتوافر المياه وخدمات الطاقة وضمان التنوع الحيوي والحفاظ على البحار والمحيطات والنظم البرية. وأبعادها السياسية المتعلقة بإنشاء مدن ومجتمعات بشرية آمنة ومسالمة وتتوفر فيها العدالة للجميع.

7. إنَّ معظم سياسات الاحتلال التي تَهدف إلى تقويض جهود الحكومة الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية هي سياسات مرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تمّ توقيعها بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، حيثُ جاءت لتحكم العلاقات الاقتصادية بينهما خلال الفترة الانتقالية، وشملت في بنودها العديد من الجوانب الاقتصادية وجاءت ديباجتها لتؤكد على ضرورة تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وإعطاء الفلسطينيين الفرصة ليقوموا باتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم وبما يتسق مع أولويات خطتهم التنموية.

8. أنَّ على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بطرح نسق تنموي بديل للتنمية المستدامة في فلسطين، بحيث يراعي هذا النسق خصوصية السياق الاستعماري الذي تقع تحته فلسطين، وحيث يعمل هذا النسق البديل على إعادة الاعتبار للعمل التنموي القائم على أساس مناهضة

المشروع الاستعماري والعمل على تقديم الدعم لكل النشاطات المناهضة للاستعمار وسياساته الرامية إلى الهيمنة على الشعب الفلسطيني وتجزئته.

وعليه، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يقع على الحكومة الفلسطينية ما يلي:

1. إنَّ على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بإعادة بناء تصور وفهم لعلاقات القوة مع إسرائيل، والطرق التي تعيد بها إنتاج نفسها، وما يُمكن فعله للتصدي لها، بحيث يُشكّل ذلك البناء منطلقاً لإعادة طرح نموذج بديل للتنمية المستدامة قائم على أسس المقاومة والتحرّر، والاقتصاد الفلسطيني المستقلّ والمقاوم، والتنمية مستدامة البديلة التي تتحدى حالة التجزئة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية.

2. إنَّ على الحكومة الفلسطينية أن تقوم باتخاذ خطوات وإجراءات من شأنها إحداث تغييرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية القائمة، بحيث تقود نحو ترميم التشوهات التي أحدثها الاحتلال في بنية الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياساته الاقتصادية والتجارية والمالية الساعية لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني رهين وتابع للاقتصاد الإسرائيلي، ويقع في مقدمة تلك الإجراءات التعامل بجدية مع قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص ضرورة تحقيق الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل بحيث تدخل تلك القرارات حيز التنفيذ الفعلي والمباشر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. الوثائق

أبو النصر، مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007.

أبو كريشة، عبد الرحمن تمام، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2003.

تأثيرات أزمة المياه في غزة على الصحة العامة، كاليفورنيا: مؤسسة Rand، 2018.

تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين (2014)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلامة جودة البيئة، 2014، على الرابط:

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2095.pdf>

تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين (2014)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلامة جودة البيئة، 2014، على الرابط:

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2095.pdf>

التقرير السنوي لانتهاكات الإسرائيلية المرصودة بحق العملية التعليمية للعام، وزارة التربية والتعليم العالي، 2017.

التقرير الوطني الخامس للتنوع الحيوي، 2015، ملخص إحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة في الفترة (2009/9/1 وحتى 2013/8/31)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرابط:

<http://www.pchrgaza.org/files/2013/feshermen4.pdf>

جابر، فراس، فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار/ مايو 2018.

الحرمان من العدالة، هيئة الأمم المتحدة، 2014.

جلس رائد، وعيسى، محمود، التحديات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني، الأمن القومي الفلسطيني، مرتكزات وتحديات، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2016.

جلس، رائد محمد: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المائبة في فلسطين، غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الإنسان الفلسطيني، 2017.

سمير، عبد الله، أجندة تطوير القطاعات الإنتاجية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، 2016.

السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج"، معوقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها "خط و تحديات"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، سلسلة تقارير خاصة (85)، 2016.

الشعبي، هالة، بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2013.

الشعبي، هالة، بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2013.

طبر، ليندا وآخرون، نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءة نقدية للتنمية في السياق الاستعماري، بيرزيت: مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت.

عبد الله، سمير وأجلند، أنا، نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2005.

عوض، علا: (رئيس الإحصاء الفلسطيني)، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السبعون لنكبة فلسطين"، بيان صحفي رام الله- فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018/5/14.

عياش، عدنان حسين، جدار الفصل العنصري جرافة التطهير العرقي في القدس، جامعة القدس المفتوحة.

قسيس، نبيل: المتحدث الرئيسي، مؤتمر جامعة بيرزيت "التنمية المستدامة في ظلّ الأزمات والصراعات"، على الرابط:

<http://www.mas.ps/files/server/2019/Birzeit%20Conference%2023%20April%202019%20Final-3.pdf>

الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2015-2016، وزارة التربية والتعليم العالي، 2017.

كتاب، أيلين وآخرون، وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله- فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010.

مسح القوى العاملة دورة (كانون ثاني آذار)، رام الله- فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.

منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل (تقرير من المدير العام)، منظمة الصحة العالمية.

ب. الكتب

مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مجلس رئيس الوزراء، حزيران 2018.

محمد اشتية، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج، القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، 2017.

مركز مسارات، التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الثاني المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2013.

معهد ماس، الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، التحديات ومتطلبات النجاح، القدس ورام الله-فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2019.

نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان، استراتيجيات السيطرة على الأرض وبناء المعازل، ط1، رام الله-فلسطين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2017.

نخلة، خليل، أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، مج1، ط1، بيروت- لبنان مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004،

نخلة، خليل، فلسطين وطن للبيع، ترجمة، عباب مراد، ط1، مؤسسة لورا لوكسمبورغ، 2011. نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2003.

الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان، القدس: معهد الأبحاث التطبيقية، 2011.

ج. الدوريات

الآغا، وفيق حلمي وأبو جامع، نسيم حسن، "إستراتيجية التنمية في فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، مج12، العدد1، 2010.

- الترتير، علاء، *تحور رؤية تنمية فلسطينية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 105، 2016.
- حلس، رائد، *أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري*، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، 2018.
- حلس، رائد، ورقة تحليل سياسات، *واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها*، واشنطن: الأكاديمية الأمريكية للأعمال، 2018.
- سلامة، عبد الغني، *الصراع على المياه في فلسطين.. واقع وحلول*، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، 2014.
- مجموعة باحثين، *دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين*، رام الله- فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
- معهد ماس، *كيف يمكن تعديل الاتفاق الاقتصادي لعام 1994 بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل*، لقاء الطاولة المستديرة (8)، القدس ورام الله- فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019.
- المؤتمر السنوي السابع، *نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية*، ط1، رام الله-فلسطين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2018.
- وفيق، حلمي الأغا وأبو جامع، نسيم حسن، *إستراتيجية التنمية في فلسطين*، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج12، عدد1، 2010.
- د. الرسائل الجامعية
- أبو خضر، عبد الملك عثمان محمود: *القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي*، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2019.

حواري، نور علي إبراهيم، رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017.

صوالحة، مرام فراس، استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية: دراسة تحليلية مدينة طولكرم، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.

طوقان، زين حسام الدين، أثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014)، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015.

علقم، فرحان موسى حسين، النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات (أوسلو) المخزون المائي نموذجاً، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2012.

عيسى، محمود، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطينية وسبل معالجتها، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة الأزهر، غزة 2013.

ه. الإنترنت

اتفاقية باريس الاقتصادية، 1994/4/29، البند (21) والبند (22)، على الرابط:

<https://bit.ly/2wNvPpV>

اتفاقية باريس الاقتصادية، 1994/4/29، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية - وفا-، على

الرابط: <https://bit.ly/3c0Ii9M>

الأمن الغذائي، موقع المعرفة، على الرابط: <https://bit.ly/3kzachj>

تحت غطاء الأمن: السياسة الإسرائيلية في مدينة الخليل كوسيلة لنقل سكانها الفلسطينيين قسرياً:
مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، أيلوز/

سبتمبر 2019، على الرابط: <https://bit.ly/2HzWngy>

تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، وكالة المعلومات الفلسطينية-وفاء، على

الرابط: http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=2366

الحمد لله: 5.8 مليارات دولار قيمة موازنة 2018، الجزيرة.نت، على الرابط:

<https://bit.ly/37AY2x2>

حميض، بشار، في ظلّ سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على إنتاج الطاقة في فلسطين "استقلال

الطاقة أولاً"، 2013/1/27، على الرابط: <https://bit.ly/3bOMzNy>

شبيطة، ريماء، نحو سياسات تعزيز التنمية في مناطق (ج)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات

والدراسات الإستراتيجية - مسارات، على الرابط: <https://bit.ly/2HExz6Y>

الطباع، ماهر تيسير، دعم وحماية المنتج الوطني بين الواقع والمطلوب، 2017/5/10، على

الرابط: <http://bit.ly/2qTydGY>

الفقر في الأراضي الفلسطينية: وكالة المعلومات الفلسطينية-وفاء، على الرابط:

<https://bit.ly/2SRkNam>

القدس الشرقية المحتلة، المزيد من الفلسطينيين تحت خط الفقر: عرب48، أخذت بتاريخ

2016/6/22، على الرابط: <https://bit.ly/38vqqS9>

مراجعة نقدية لاتفاقية باريس الاقتصادية، 2011/11/2، ص2-3، على الرابط:

<https://bit.ly/32B8pQB>

مشاريع الطاقة المتجددة الفلسطينية إلى أي مدى تحقق الانفكاك في قطاع الكهرباء عن إسرائيل؟، صحيفة الحدث، 2019/6/25، على الرابط:

[HTTPS://BIT.LY/32DB5IK](https://bit.ly/32DB5IK)

موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، على الرابط:

<https://bit.ly/2XQQW5e>

ورقة حقائق أوضاع النساء الفلسطينيات 2018، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"،

على الرابط: <https://bit.ly/39LbUGr>

اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، على الرابط: <https://bit.ly/2S51PgW>

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Breakdown of U.N. Sustainable Development Goals، The New York

Times، 25/9/2015، the link:

https://www.nytimes.com/2015/09/26/world/breakdown-of-un-sustainable-development-goals.html?_r=0

الملاحق

ملحق أهداف التنمية المستدامة كما وردت في الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030¹

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الناس

- هدف التنمية 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- هدف التنمية المستدامة 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- هدف التنمية المستدامة 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- هدف التنمية المستدامة 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- هدف التنمية المستدامة 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء و الفتيات
- هدف التنمية المستدامة 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الكوكب

- هدف التنمية المستدامة 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- هدف التنمية المستدامة 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة
- هدف التنمية المستدامة 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامان
- هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثارها
- هدف التنمية المستدامة 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

¹ مجلس رئيس الوزراء، الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مجلس رئيس الوزراء، حزيران 2018، ص2.

هدف التنمية المستدامة 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي

النمو الاقتصادي والازدهار

هدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي المضطرب والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق

هدف التنمية المستدامة 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

السلم والعدالة

هدف التنمية المستدامة 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

هدف التنمية المستدامة 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الشراكات من أجل التنمية المستدامة

هدف التنمية المستدامة 17: الشراكات من أجل التنمية المستدامة

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Impact of Israeli Occupation Policies and
Practices on the Ability of the Palestinian
Authority to fulfill and Implement up the
Sustainable Development Goals in Palestine**

**By
Heba Anees Abdullah Ghifari**

**Supervisor
Dr. Saqer Jabali**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2020

**The Impact of Israeli Occupation Policies and Practices on the Ability
of the Palestinian Authority to fulfill and Implement up the
Sustainable Development Goals in Palestine**

By

Heba Anees Abdullah Ghifari

Supervisor

Dr. Saqer Jabali

Abstract

This study addresses the problem of sustainable development in Palestine and its potentials in light of the Israeli occupation, as it aims to monitor and measure the extent of the Palestinian Authority's ability and its successive governments to achieve sustainable development goals, taking into consideration the Israeli occupation and its practices that destroys every component of sustainable development in Palestine. The study's main hypothesis is that the exceptional Palestinian situation under the Israeli occupation has greatly affected the ability of the Palestinian Authority and its successive governments to follow up and implement the sustainable development goals. In addition, the economic agreements signed with the occupying state significantly impeded the implementation of the economic dimension of sustainable Palestinian development goals, as the occupying power exploited it to deepen its control over the Palestinian economy and impose its hegemony on it.

This study adopts a descriptive and analytical approach, which describes and analyzes the phenomenon of sustainable development in Palestine in terms of its objectives, goals, dimensions and various indicators. Moreover, the study monitors the most prominent challenges

facing the Palestinian Authority and its successive governments in following up and implementing its goals, and showing the impact of the Israeli occupation policies in limiting the Palestinian Authority's ability to follow up and implement those goals. Finally, the study tries to propose a possible Palestinian strategy, in order to face the sustainable development challenges and relevant obstacles.

Thus, the study traces the impact of the occupation's policies and practices on the Palestinian Authority's ability to follow up and implement sustainable development goals in Palestine, starting in 2015; the year in which the United Nations General Assembly launch the 2030 Plan for sustainable development which included a set of goals that Palestine committed to fulfill and implement. The time scope for this study is between 2015 and 2019-2020.

The study concludes that there are many policies pursued by the Israeli occupation have affected the performance of the Palestinian government and its ability to follow up and implement the Palestinian sustainable development goals in their social / humanitarian, environmental and political dimensions. In addition, most of these policies aimed at undermining the efforts of the Palestinian governments in achieving the sustainable development goals especially its economic dimensions, as most of these policies are related to the Paris Economic Agreement that was signed between Israel and representatives of the Palestine Liberation Organization.

This study also concludes that the Palestinian government must put forward an alternative development pattern for sustainable development in Palestine, taking into account the specificity of the colonial context under which Palestine falls. As this alternative pattern reconsiders the importance of development work based on opposing the colonial project, and providing support for all anti-colonial activities and policies that aim at dominating and fragmenting the Palestinian people.